معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نحو استراتيجية وطنية لتحقيق الاستدامة المالية لنظام التعليم الجامعي العام الفلسطيني

نصر عبد الكريم

2013

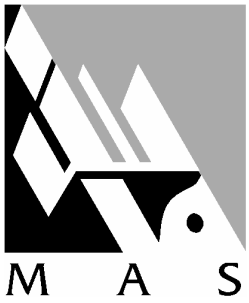

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نحو استراتيجية وطنية لتحقيق الاستدامة المالية لنظام التعليم الجامعي العام الفلسطيني

د. نصر عبد الكريم

2013

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

جواد ناجي، جهاد الوزير، رجا الخالدي، سمير حليلة (أمين الصندوق)، صبري صيدم، غسان الخطيب (الرئيس)، لانا أبو حجلة، لؤي شبانة (أمين السر)، ماجدة سالم، محمد مصطفى، نافذ الحسيني، نبيل قسيس، سمير عبد الله (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2013 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 4/2987053، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps/

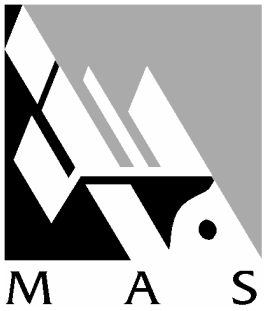

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نحو استراتيجية وطنية لتحقيق الاستدامة المالية لنظام التعليم الجامعي العام الفلسطيني

د. نصر عبد الكريم

2013

نحو استراتيجية وطنية لتحقيق الاستدامة المالية لنظام التعليم الجامعي العام الفلسطيني

الباحث: د. نصر عبد الكريم

الباحثة المساعدة: وفاء صباح

المراجعة والتقييم: د. محمود الجعفري
د. سمير عبد الله

التمويل: تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من قبل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (BADEA) – البنك الأسلامي للتنمية (IDB) – صندوق الاقصى

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2013
حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

ISBN 978-9950-374-34-8

تقديـــــــم

يشكل موضوع الاستدامة المالية للتعليم العالي الفلسطيني مشكلة مزمنة، رافقت الجامعات الفلسطينية منذ نشوئها في مطلع السبعينيات ولغاية الآن. وتزداد حدة هذه المشكلة سنة بعد أخرى في ظل تزايد العجز في موازناتها بالتوازي مع تراجع قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية المالية، وتراجع المساعدات الخارجية. وبات البحث عن مخرج لهذه المعضلة ضرورة ومسؤولية وطنية عليا، لخلق مناخ تعليم جامعي سليم يساعد في الارتقاء بجودة التعليم، وتخريج قوى بشرية مؤهلة لمواكبة متطلبات وتحديات التنمية.

وتأتي هذه الدراسة مساهمة متواضعة من المعهد لتسليط الضوء من جديد على هذه المشكلة، ومناقشة الخيارات المتاحة لمواجهتها، والتأكيد على ضرورة الاسراع في بناء استراتيجية وطنية للتعامل مع المشكلة بجرأة وبسرعة ايضاً قبل ان تصبح خارج السيطرة.

مع إنجاز هذه الدراسة اود ان اشكر فريق البحث والمراجعين غير المعلنين للدراسة ومناقشيها وجميع المشاركين في مناقشتها العلنية في ورشة العمل المخصصة. كما نتقدم بجزيل الشكر لوزير التعليم العالي الذي قدم ملاحظات هامة على الدراسة، وقدم مداخلة هامة لدى مناقشتها اسهمت في تطوير توصيات الدراسة.

كما نتقدم بجزيل الشكر للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا والبنك الأسلامي للتنمية – صندوق الاقصى على دعمهم لهذه الدراسة التي تشكل احد دراسات برنامج أبحاث أولويات السلطة الوطنية الفلسطينية.

د. سمير عبد الله
المديـــر العـــــام

المحتويـــــات

1- المقدمة **1**

1-1 أهمية الدراسة 2

1-2 أهداف الدراسة 2

1-3 منهجية الدراسة 3

2- الوصف الكمي والنوعي لواقع التعليم الجامعيفي مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية **5**

2-1 نشوء الجامعات الفلسطينية 6

2-2 أعداد وتوزيع الطلبة في الجامعات الفلسطينية 7

3- التحديات التي تواجه التعليم الجامعي الفلسطيني **9**

3-1 تحدي تلبية الطلب المتزايد على التعليم الجامعي 9

3-2 تحدي الاستدامة المالية 10

3-3 تحدي تحسين الكفاءة الداخلية وجودة التعليم 11

3-4 تحدي العدالة للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي 12

4- مخرجات التعليم الجامعي وعلاقتها بالاستدامة المالية **13**

4-1 الخريجين والعائد على التعليم 13

4-1-1 العاطلون عن العمل حسب الجنس و السنوات الدراسية *15*

4-1-2 الطلب على الخريجين في الاقتصاد المحلي حسب التخصص *16*

4-1-3 المعوقات الرئيسية لحصول خريجي الجامعات
على فرصة في سوق العمل المحلي *18*

4-2 البحث العلمي 19

5- الاطار النظري لمفهوم الاستدامة المالية **21**

6- مراجعة الادبيات حول الاستدامة المالية للجامعات **23**

6-1 مصادر التمويل الجامعي 23

6-1-1التمويل من القطاع العام *23*

6-1-2التمويل الذاتي *24*
6-1-3 التمويل من مصادر اخرى *25*
6-2 التجارب الدولية في تحقيق الاستدامة المالية للجامعات 27
6-2-1 كندا *27*
6-2-2نيوزيلندا *28*
6-2-3 بريطانيا *28*
6-2-4 الولايات المتحدة الامريكية *29*
6-2-5 الأردن *30*
6-2-6 البلدان العربية الأخرى *30*
6-2-7 دول أخرى في العالم *31*

7- تشخيص وتحليل الواقع المالي للتعليم الجامعي الفلسطيني **33**
7-1 مصادر تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني 33
7-1-1الرسوم والأقساط الجامعية *34*
7-1-2 المنح والهبات والقروض *37*
7-1-3عائدات النشاطات والخدمات *39*
7-1-4 الدعم حكومي *39*
7-2 اوجه الانفاق في الجامعات الفلسطينية 40
7-3 التحديات التي تواجه تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني 42

8- اختبار لبعض النماذج الافتراضية لتمويل التعليم الجامعي الفلسطيني **47**
8-1 النموذج الاول 47
8-2 النموذج الثاني 49
8-3 النموذج الثالث 50

9- عناصر الاستراتيجية الوطنية لاستدامة التعليم الجامعي مالياً **53**
9-1 على مستوى الجامعات: 53
9-2 على مستوى الحكومة 54

المراجـــــع **57**
ملحق الجداول **61**

قائمة الجداول

جدول 1: معدل البطالة من الافراد 15 سنة فأكثر المشاركين في القوى العاملة في الاراضي الفلسطينية حسب سنوات الدراسة والجنس معايير (ILO)، الربع الرابع.2011 16

جدول 2: التعليم العام و المهني والعالي حسب مصدر التمويل 44

جدول 3: المصاريف والايرادات الفعلية والممكنة للجامعات الفلسطينية في العام الدراسي 2011/2010 (بالمليون دينار اردني) 63

جدول 4: توزيع الايرادات الذاتية من الاقساط والرسوم لكل من طلبة البكالوريوس والدراسات العليا 64

جدول 5: توزيع الاداريين والاكاديمين الى مجموع العاملين 65

جدول 6: القروض الممنوحة لطلاب الجامعات للعام 2010 و2011 66

جدول 7: المنح والمساعدات لطلاب الجامعات للعام 2010 و2011 67

جدول 8: مساعدات صندوق اقراض الطالب للجامعات للعام 2009– 2010 68

جدول 9: توزيع قروض الطلبة حسب عدد الطلبة، والمبالغ، والمؤسسة التعليمية وعدد القروض الممنوحة للعام 2010 69

جدول 10: الانخفاض في العجز عند تنفيذ السيناريو الأول – كفاءة التحصيل 70

جدول 11: الفرق في الايرادات بعد تنفيذ السيناريو الثاني – رفع الاقساط 71

جدول 12: ايرادات الجامعات بالدينار الاردني لعام 2008 71

جدول 13: النفقات بالدينار الاردني لعام 2008 72

جدول 14: نفقات وايرادات الجامعات للعام 2008 72

جدول 15: نسبة الطلاب للكادر التعليمي "الاساتذة" في الجامعات الفلسطينية والكليات الجامعية 73

جدول 16: بيانات مالية على اساس الطالب والجامعة 74

جدول 17: العجز المالي كنسبة من الانفاق او الايرادات الكلية للجامعات الفلسطينية في العام الدراسي 2011/2010 76

قائمة الاشكال البيانية

شكل 1: الطلبة الجدد والمسجلين والمتخرجون في مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي 2010/2011) 8

شكل 2: توزيع طلبة المرحلة الثانوية حسب التخصص في الاراضي الفلسطينية خلال العام الدراسي2010/2011 9

الملخص التنفيذي

تفاقمت الازمة المالية للجامعات الفلسطينية على إختلاف تصنيفاتها في السنوات القليلة الماضية. وقد وضعت هذه الأزمة الجامعات أمام خيارات أكاديمية وإدارية صعبة، تراوحت بين التوسع الأفقي في البرامج الاكاديمية واعداد الطلبة وزيادة الأقساط وضبط الإنفاق التشغيلي، مروراً بالإقتراض المصرفي أو اللجوء لصناديق توفير ونهاية خدمة الموظفين لسد الفجوة النقدية من حين لاخر. ولكن هذه الخيارات لم توفر حلاً جذرياً للأزمة، ولكن ربما ساعدت على إحتوائها مؤقتاً. ويجب أن لا يُنظر لهذه الأزمة بمعزل عن الأزمة المالية للسلطة وتداعياتها الإقتصادية والإجتماعية السلبية على شريحة واسعة من المجتمع الفلسطيني. وحيث ان التعليم الجامعي في الموروث الفلسطيني، لا يحمل فقط مضامين إقتصادية وإجتماعية وإنما أيضاً مضامين وطنية وسياسية في مواجهة الأحتلال الإسرائيلي، فان تعريض الجامعات لمخاطر عدم الإستقرار المالي هو امر غير مقبول وغير مفهوم.

وما يميز مؤسسات التعليم الجامعي الفسطيني عن غيرها في الدول المجاورة هو وجود مفهوم الجامعة العامة الذي هي ليس حكومية وليس خاصة، وهي لا تهدف إلى الربح، ولكنها تتلقى تمويلاً حكومياً، وفي الوقت نفسه تتمتع باستقلالية ادارية ومالية .هذه الميزة انفردت فيها معظم الجامعات الفلسطينية بحكم نشأتها في ظل احتلال اسرائيلي وغياب سلطة وطنية تدير الشؤون العامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويبلغ عدد الجامعات الفلسطينية العامة 9 جامعات، بواقع 7 جامعات في الضفة و جامعتين في قطاع غزة. ونظرا لان الجامعات الحكومية (الرسمية) والجامعات الخاصة تخضع في تمويلها لاعتبارات واليات تختلف في جوهرها عن تلك التي تخضع لها الجامعات العامة، فانها لا تقع في نطاق اهتمام هذه الدراسة. فتركيز هذه الدراسة هو على الجامعات العامة التي لا تمول من خزينة السلطة، ولا يطبق عليها النظام المالي التنفيذي المعمول به لادارة النفقات والايرادات العامة.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق هدفيْن رئيسيْن هما:

- ✧ تقييم حالة الاستدامة المالية الراهنة في قطاع التعليم الجامعي العام الفلسطيني.
- ✧ إقتراح استراتيجية وطنية لتحسين درجة الاستدامة المالية لهذا القطاع الحيوي في المجتمع الفلسطيني.

منهجية الدراسة

ترتكز المنهجية التي تم اتباعها لتحقيق هدفْي الدراسة المذكوريْن اعلاه الى الاجراءات التالية:

- ✧ اجراء مراجعة للادبيات المنشورة ذات الصلة بموضوع الاستدامة المالية في قطاع التعليم الجامعي.
- ✧ استعراض عدد من التجارب والنماذج الدولية الرائدة في مجال تمويل التعليم الجامعي.
- ✧ جمع وتحليل البيانات الصادرة عن:
  - وزارة التعليم العالي الفلسطينية حول اعداد الطلبة المسجلين في الجامعات والمتخرجين منها، واعداد العاملين في هذه الجامعات سواء أكانوا اداريين او اكاديمين.
  - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول مؤشرات سوق العمل.
  - الجامعات العامة نفسها حول البيانات المالية حيث أمكن ذلك.

اما تعريف الاستدامة المالية الذي اعتمده الباحثان لاغراض هذه الدراسة فهو: قدرة الجامعة المستمرة على توفير التمويل اللازم لتغطية نفقاتها التشغيلية والتطويرية سواء أكان ذلك من مصادر ذاتية (كالرسوم والاقساط وعوائد الخدمات والمرافق والاستثمارات والشراكات) او من مصادر خارجية (كالمساعدات والاقتراض)، وهذا يعني ان لا تكون قدرة الجامعة على القيام بوظائفها وأنشطتها التي تأسست من اجلها

مهّددة من وقت لآخر بسبب النقص في التمويل، اي ان تبقى الجامعة مستمرة في اعمالها بشكل اعتيادي دون ان يشكل التمويل أحد أهم هواجسها ومصدر قلق على استمرار وجودها.

مصادر التمويل الجامعي من واقع التجارب العالمية

- ✧ التمويل الحكومي: 75% من موازنة الجامعات الآوروبية مثلاً، ونسبة هامة في جامعات العديد من الدول الأخرى. ويوجد ثلاثة أنواع رئيسية لهذا التمويل:
  - التمويل الخاضع للتفاوض والمخصَّص لمؤسسة تعليمية دون غيرها او برنامج دون غيره.
  - التمويل العام غير المشروط والموزَّع على الجامعات وفق صيغة معيارية.
  - التمويل المبني على الأداء.
- ✧ التمويل الذاتي (رسوم واقساط): يتباين من دولة لأخرى، في الأردن مثلاً يشكل 66% من إجمالي النفقات، وفي آوروبا لا يتجاوز 10%.
- ✧ التمويل من أنشطة مختلفة (عقود المشاريع البحثية، الجهات والوقفيات الخيرية، الإستشارات والخدمات المجتمعية): هامشي في الدول النامية ولكنه هام في الدول المتطورة.

التحديات التي تواجه التعليم الجامعي الفلسطيني

- ✧ تلبية الطلب المتزايد على التعليم الجامعي.
- ✧ تطوير كفاءة وجودة التعليم الجامعي والبحث العلمي.
- ✧ المحافظة على عدالة التعليم الجامعي.
- ✧ تحسين الإستدامة المالية لنظام التعليم الجامعي.

اهم نتائج للدراسة

يمكن تلخيص ابرز النتائج التي توصلت لها الدراسة من واقع تحليل البيانات المالية المجمعة والفردية للجامعات العامة الفلسطينية على النحو التالي:

مصادر الايرادات

تحصل الجامعات الفلسطينية العامة على ايراداتها من عدة مصادر هي:

أولاً: الإيرادات الذاتية

- الايرادات الذاتية المستحقة من الاقساط والرسوم الجامعية تعتبر المصدر الاهم في تمويل النفقات الجارية في الجامعات الفلسطينية العامة.
- بلغ مجموع هذه الإيرادات 107 مليون دينار للجامعات التسعة (حوالي 70% من مجموع النفقات الجارية)، أعلاها في القدس المفتوحة 30 مليون دينار، وأدناها في جامعة بيت لحم 2,5 مليون دينار.
- تتباين نسبة الايرادات الى النفقات من جامعة لأخرى تبعاً لأعداد الطلبة ومستويات الرسوم والأقساط، حيث يبلغ أعلاها في الجامعة الإسلامية 118% وادناها في جامعة بيت لحم 43%.
- يوجد هناك فروقات بين مبالغ الايرادات المستحقة من الرسوم الجامعية وبين تلك الفعلية (81 مليون دينار)، حيث يوجد تفاوت بين الجامعات في مقدرتها على تحصيل الرسوم الجامعية، مما يخلق تحديا جديدا امام تلك الجامعات في تحقيق الاستدامة المالية.
- نسبة الإيرادات المحصَّلة فعلاً الى المستحقة هي بحدود 83%.
- متوسط الإيراد الفعلي من الطالب الواحد يقف عند حوالي 800 دينار أردني في السنة الاكاديمية.

ثانياً: المنح والهبات

- معظم هذه المنح إن لم يكن كلها في السنوات الأخيرة موجه لتمويل نفقات تطويرية / رأسمالية (مباني ومرافق).
- بدأت هذه المنح بالتراجع لبعض الجامعات مما إضطرها لإستخدام مواردها الذاتية لمثل هذا النوع من الإنفاق.

ثالثاً: قروض الطلبة

- يساهم صندوق إقراض الطلبة بسد جزء مهم من أقساط الطلبة المستحقة وبالتالي يقلل من الفجوة بين الأقساط المستحقة والأقساط المحصَّلة فعلاً.
- بلغ رصيد هذه القروض كما في نهاية عام 2011 حوالي 72 مليون دينار، اعلاه لطلبة جامعة النجاح (13 مليون دينار) وادناه لطلبة جامعة بيت لحم (2 مليون دينار).

رابعاً: عائدات النشاطات والخدمات

- محدودة جداً ولا تساهم الا بنسبة جد ضئيلة في اجمالي ايرادات معظم الجامعات الفلسطينية.

خامساً: الدعم الحكومي

- خُصص في الموازنة العامة للسنوات الثلاثة الماضية 40 مليون دولار للجامعات، لكن لم يتم صرف إلا نصف هذا المبلغ في احسن الاحوال.
- عدد الطلبة هو المعيار الوحيد لتوزيع هذا الدعم على الجامعات.

النفقات التشغيلية (الجارية)

- إزدادت هذه النفقات من 54 مليون دولار عام 2000 الى حوالي 150 مليون دولار عام 2011.
- حصة الطالب من الإنفاق الجاري تبلغ بالمتوسط 1500 دولار، بينما تتراوح في دول العالم بين 15000 و40000 دولار.
- معظم هذه النفقات هي على شكل رواتب وأجور للهيئة التدريسية والإدارية وخصوصاً في تخصصات العلوم الإجتماعية والإنسانية.
- تنفرد التخصصات العلمية (الهندسة والطب والصيدلة والعلوم) بنفقات تعليمية إضافية تم تقديرها بحوالي 30% مقارنة بالتخصصات الإنسانية.
- معظم النفقات الجارية يمكن تصنيفها على أنها نفقات ثابتة (90%)، والجزء اليسير منها (10%) هي نفقات متغيرة، وذلك بحدود الطاقة الإستيعابية للجامعة.

- وهذا ما قد يفسِّر إنخفاض العجز المالي في معظم الجامعات التي يلتحق بها أعداد كبيرة من الطلبة.
- يمكن تحديد نقطة التعادل أو العدد الأمثل في كل جامعة لتحقيق استدامة مالية كاملة (أي عجز مقداره صفر) من خلال قسمة النفقات الإجمالية الثابتة السنوية على هامش الإيراد المتحقق من كل طالب سنوياً (الرسوم والأقساط – النفقات المتغيرة)
- تطبيقاً لهذه المعادلة، يمكن تقدير العدد الأمثل للجامعة الواحدة بين 12–13 ألف طالب وطالبة.
- كلفة الطالب في الجامعات العامة الفلسطينية:
  - تتباين من جامعة لاخرى ومن تخصص لاخر، حيث التكلفة اقل في تخصصات العلوم الاجتماعية والدراسات الانسانية مقارنة بتخصصات الطب والصحة والهندسة والعلوم.
  - حققت تخصصات العلوم الاجتماعية والدراسات الانسانية اضافة الى الماجستير فائضا في معظم الجامعات، ولكن بنسب متفاوتة سواء اكان ذلك من تخصص لاخر او من جامعة لاخرى.

ماذا عن العجز المالي في الجامعات الفلسطينية العامة؟

- يبلغ العجز الإجمالي الاسمي في موازنات الجامعات العامة حوالي 19 مليون دينار أردني، بينما يبلغ العجز الفعلي حوالي 44 مليون دينار أردني، أي بنسبة متوسطة تتراوح بين 20% و40%.
- متوسط العجز الاسمي للطالب الواحد يُقدر بحوالي 400 دينار.
- يتباين العجز المالي من جامعة لأخرى، حيث يبلغ أعلاه في جامعة بيرزيت بواقع 9 مليون دينار، وادناه في جامعة القدس المفتوحة بواقع نصف مليون دينار.
- أعلى نسبة عجز فعلي من النفقات سجلته جامعة بيت لحم بواقع 70%، وادناه سجلته جامعة القدس المفتوحة بواقع 13%. أمَّا نسبة العجز في جامعة بيرزيت فكانت 45%، وفي جامعة النجاح فكانت 35%.

- هذا العجز يدلَّل بوضوح على عمق الأزمة المالية للجامعات، وبالتالي يطرح تساؤلاً جاداً حول مستوى استدامها المالية!!

الخيارات التمويلية الإفتراضية للجامعات الفلسطينية

- تحسين كفاءة تحصيل الأقساط والرسوم: خيار ممكن في ظل توفر الية اقراض فعالة ومستدامة للطلبة المحتاجين.
- رفع الرسوم والأقساط الجامعية: خيارصعب في الظروف الراهنة، ولكن ممكن إذا ما تم إعتماد قاعدة التدرج وبنسب مرتبطة بجدول غلاء المعيشة.
- زيادة الدعم الحكومي: خيار ممكن ومطلوب، إذا ما تم إعادة ترتيب اولويات الانفاق في الموازنة العامة.
- إستقطاب مزيد من الهبات والمنح والمساعدات: أفضل خيار وأقلها ضرر.
- زيادة اعداد الطلبة الملتحقين بالجامعة: خيار متاح لبعض الجامعات، ولكن مع مراعاة حالة الاكتظاظ.
- زيادة النشاط الإستشاري والبحثي والخدمي المولد للدخل: خيار متاح وغير مستغل حتى الآن.
- ترشيد أو تخفيض النفقات التشغيلية غير الرواتب: خيار يجب فحصه وخصوصاً في ظل وجود خلل في هيكل الكادر الوظيفي لصالح الموظفين الغداريين في معظم الجامعات.

تمارين إفتراضية لعدد من الخيارات

التمرين الاول: زيادة الكفاءة في تحصيل الرسوم و الاقساط الجامعية

- في حالة تحصيل الاقساط بالكامل فإنها ستغطي حوالي 79% من نفقات الجامعات الجارية، وبذلك تكون نسبة العجزالفعلي في موازنات الجامعات قد خفضت الى حوالي 20% من 40%.

- هناك جامعات ستحقق فائضا اذا تم تحصيل نسبة 100% من الاقساط الجامعية، كما هو الحال في الجامعة الاسلامية بقطاع غزة، فالايرادات الذاتية ستغطي 118% من النفقات.
- تخفيض نسبة العجز في موازنة بقية الجامعات، ففي جامعة الازهر ستنخفض النسبة الى 18%، اما في جامعة الخليل فستصل النسبة الى 17%، و31% لجامعة القدس، اما في جامعة بولتكنيك فلسطين فستخفض نسبة العجز الى 22% ، وفي جامعة النجاح الى 25% وبنسبة 12 في جامعة القدس المفتوحة، فيما تنخفض في جامعة بيت لحم الى 13%، اما النسبة في جامعة بيرزيت فتنخفض الى 34% .

التمرين الثاني:وضع خطة لرفع الاقساط والرسوم الجامعية وتنفيذها بشكل تدريجي على مدار 10 سنوات:

- رفع سعر الساعة المعتمدة في تخصصات الادارة والعلوم الصحية والهندسة بنسبة 5% في الجامعات سنوياً لبرامج البكالوريوس والماجستير.
- وتم تحديد هذه النسبة بناء على معدلات العائد على التعليم في تلك التخصصات.
- حيث لا يشكل الارتفاع في سعر الساعة انخفاضا في عدد الطلاب الملتحقين في ظل وجود طلب في سوق العمل على خريجي التخصصات المذكورة

وفي ضوء هذا التمرين:

- هناك جامعات يتوقع ان تحقق فائضا بعد رفع سعر الساعة المعتمدة وهي جامعة الازهر بحيث تصبح قادرة على تغطية 119% من نفقاتها، اي بوجود فائض قدره 19%، اما الجامعة الاسلامية بغزة فستكون قادرة على تغطية النفقات الجارية بنسبة 123%، وبذلك يتشكل فائضا بنسبة 23%، وفي جامعة بولتكنيك فلسطين وجامعة النجاح الوطنية وجامعة القدس المفتوحة فإن نسبة تغطية النفقات من الايرادات بلغت 118%،115%، 107% وبفائض قدره (18%،15%، 7%) على التوالي.

- هناك جامعات سينخفض العجز في موازناتها، ففي جامعة بيرزيت سينخفض العجز الى 30%، اما في جامعة الخليل ستنخفض النسبة الى 26%، وفي جامعة بيت لحم وجامعة القدس ستنخفض الى 37% و12% على التوالي.

التمرين الثالث:ترشيد النفقات

- بتحليل مؤشرات ونسب الاكاديمين والاداريين؛ يتضح ان كثيرا منها يبتعد عن المستوى الامثل لنسبة الاكاديميين والاداريين لمجموع العاملين، حيث قدرت هذه النسبة وحسب مصادر اليونسكو بـــ 35% للاداريين و65% للاكاديمين.
- وبما ان رواتب واجور العاملين في الجامعات تشكل 94% من اجمالي النفقات الجارية، يجب اعادة هيكلة الجهاز الاداري والاكاديمي في كل جامعة، وبشكل متوازٍ ضبط النفقات التشغيلية الاخرى، مع الاخذ بعين الاعتبار المحافظة على جودة المخرجات والاداء الاكاديمي.
- هذا الخيار سيؤدي الى بعض التوفيرات لكن ليس بقدر كافي لتحسين الاستدانة المالية للجامعات.

مقترحات لإستدامة التعليم الجامعي العام مالياً

اولاً: على مستوى الجامعات

- تطبيق سياسات واستراتيجيات تكفل التنويع في مصادر الدخل والتعرف على الفرص المتاحة .
- تعزيز شراكات مع المجتمع المحلي والقطاع الخاص لتمويل الانشطة المختلفة، وخصوصاً المشاريع البحثية.
- الاستغلال الامثل والفعال لمصادر التمويل من خلال ترشيد الانفاق، والربط بين الانفاق واغراضه.
- الحد من الازدواجية في التخصصات (من خلال دمج التخصصات المتشابهة) لزيادة الكفاءة الاكاديمية وتقليل النفقات، وذلك من خلال دراسة تفصيلية للميزات النسبية لهذه التخصصات في كل جامعة.

- فحص فكرة ادخال نظام الدراسة المسائية لزيادة نسبة التمويل الذاتي بما امكن.
- ربط سياسة القبول في الجامعات والتخصصات المطروحة بسوق العمل واحتياجاته، بما يكفل رفع العائد على الاستثمار في التعليم .فذلك يمكّن الجامعات من رفع سعر الساعة الدراسية لبعض التخصصات المرغوبة وفي المقابل يكون العائد للطالب مرتفعا بعد التخرج.
- زيادة متدرجة للأقساط الجامعية بحيث لا تزيد عن معدل التضخم السنوي.
- الاستفادة من المنح واستغلالها في تمويل النشاطات الاستثمارية بدلا من صرفها على النفقات الجارية.
- وقف التعينات الادارية واعادة هيكلة وترشيد الموارد البشرية.
- تأسيس وقفيات لصالح الجامعات، وخصوصاً الممولة من قبل الأثرياء الفلسطينين في المهجر.
- جذب الكادر الاكاديمي والبحثي المميز، الفاعل، والقادر على جلب المشاريع المدرّة للدخل.
- التواصل بشكل اكثر فاعلية مع الأثرياء العرب والفلسطينين في الداخل والخارج لتعظيم الهبات والمنح مقابل تخليد أسمائهم.

ثانياً: على مستوى الحكومة

- توفير تمويل عام كافي للتعليم العالي في الموزانة العامة، مع التاكيد على ان وجود مصادر تمويلية اخرى مكملة لن تحل مكان التمويل الحكومي في المدى المنظور.
- الاستثمار في التدريب على المهارات القيادية التنموية لمدراء وقادة التعليم العالي.
- وضع حوافز للتمويل للدخول في شراكات وتعزيز التبرعات من القطاع الخاص.
- وضع سياسات تمويلية تنافسية مرتبطة بالاداء، تساعد في تحقيق الاستدامة المالية من جهة وتحسين جودة التعليم من جهة اخرى.
- وضع سياسات واليات لتفعيل دور صندوق اقراض الطالب، وزيادة كفاءة تحصيل القروض الممنوحة للطلبة وذلك لضمان استمرارية الصندوق.

- صياغة سياسة تمويلية لصندوق اقراض الطلبة، تعتمد بشكل اساسي على وضع اولويات لعملية الاقراض للطلبة المحتاجين وذوي الاحتياجات الخاصة اضافة الى الاناث، وحصر الإقراض على التخصصات التي تستجيب مع الطلب في سوق العمل، وربطها أيضا بمستويات أداء الطلبة.
- فحص فكرة فرض رسوم ضريبية خاصة بالجامعات، سواء على المعاملات الحكومية أو فواتير الخدمات العامة أو كليهما.
- تبني استراتيجية تمويل مبنية على اساس الطلب وليس العرض، بحيث يكون التركيز على تعزيز قدرة الطالب على دفع تكاليف التعليم العالي وذلك بتوفير الموارد المالية لهؤلاء الطلبة، وليس من خلال توفيرها للمؤسسة.
- توجيه الدعم العام لتغطية التكاليف للحقول ذات الاولوية العالية، بما في ذلك التخصصات ذات الطلب المرتفع.
- فحص فكرة استبدال الكادر الموحد للرواتب بنظام تعاقد تفاوضي مبني علي المؤهلات وسوق العمل والاداء ويحقق التمايز بين المدرسين على ذلك الاساس.

1- المقدمة

لم يعد خافيا على احد بأن الجامعات الفلسطينية على اختلاف تصنيفاتها (العامة والحكومية)، قد بدأت تشهد تفاقم في ازمتها المالية في السنوات القليلة الماضية، وإن تباينت حدتها من جامعة لأخرى. هذه الازمة وضعت معظم الجامعات إن لم تكن كلها امام خيارات ادارية واكاديمية صعبة، تراوحت بين التوسع الافقي في اعداد الطلبة الملتحقين بها وفي البرامج والتخصصات، حتى لو كان ذلك على حساب جودة المخرجات التعليمية لبعض الجامعات، وبين محاولة ضبط سقوف رواتب وامتيازات الكادر التدريسي فيها والتقشف في الانفاق على البحث العلمي والتطوير الاكاديمي، مما انعكس سلبا مرة اخرى على جودة التعليم.

وبالرغم من صعوبة هذه الخيارات، الا انها لم تستطع توفير حلا جذريا لأزمة تمويل التعليم الجامعي، وان ساهمت في ادارة هذه الازمة ونأجيل انفجارها. وبرأي الكثيرين ممن يتولون مسؤولية ادارة هذه الجامعات، او ممن لهم مصلحة مباشرة في وجودها، فإن نظام التعليم الجامعي الفلسطيني يهدده خطر الافلاس، الا اذا تم ابتداع استراتيجية وطنية خلاقة تضمن توفير التمويل المستدام له دون الاجحاف بحق مجموع الطلبة المؤهلين اكاديميا في التعليم الجامعي على قاعدة العدالة وتكافؤ الفرص. ويعتبر الكثيرين ان تحقيق الاستدامة المالية لنظام التعليم الجامعي هو اكبر تحدي يواجه الجامعات حاليا[1].

وقد وضعت الازمة المالية الخانقة التي تعصف بالتعليم الجامعي الفلسطيني والخيارات المتبعة لمواجهتها، الجامعات في مواجهة مباشرة ومتجددة مرة مع الطلبة ومرة اخرى مع نقابات العاملين فيها. واستخدم الطلبة والعاملين سلاح الاضراب عند محطات مختلفة للدفاع عن حقوقهم التي يصفونها بالمكتسبة. وقد اعاقت هذه الاضرابات والاحتجاجات التطبيق الجزئي او الكلي للخيارات المتاحة امام هذه الجامعات لحل

[1] خليل الهندي، رئيس جامعة بيرزيت، معضلة التعليم في الجامعات في فلسطين، ندوة برهان الدجاني السنوية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مقر الهلال الأحمر الفلسطيني، رام الله، 2012/11/26.

الازمة المالية بشكل استراتيجي. ولذا، فلا زالت هذه الازمة تراوح مكانها بين اخذ ورد، وليس من المتوقع ان تشهد حلا شاملا لها في المنظور القريب وخصوصا في ظل الازمة المالية المزمنة التي تعيشها السلطة الوطنية الفلسطينية، وما يصاحبها من ازمات اقتصادية واجتماعية متعددة الجوانب تطال فئات واسعة من المجتمع الفلسطيني. وحيث ان التعليم الجامعي شكل للفلسطينين على مدار العقود الماضية توجها ثابتا لما يحمله من مضامين ليس فقط اقتصادية واجتماعية، وانما ايضا وطنية وسياسية في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي، فإن عدم استدامة الجامعات ماليا، وبالتالي تعريض استقرارها وتطويرها وربما وجودها للخطر، هو امر غير مقبول. فطالما تغنى الفلسطينيون بتميزهم عن الشعوب الاخرى على صعيد رأس المال البشري الثري اللذي ساهم في الحفاظ على هويتهم وشكل مخزونا نضاليا واقتصاديا على مر السنين.

1-1 أهمية الدراسة

تنبع اهمية هذه الدراسة من كونها تتناول واحد من اهم التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني برمته، الا وهو تحقيق الاستدامة المالية للتعليم الجامعي الى درجة تسمح باستمرار تأدية الجامعات لوظائفها بمستوى جودة عالية، وفي نفس الوقت توفر فرصة التعليم لجميع الطلبة المؤهلين اكاديميا وغير القادرين اقتصاديا على ذلك. ومن المتوقع ان تسهم هذه الدراسة في تقديم تصور استراتيجي لكيفية الخروج من المأزق المالي الذي تمر به الجامعات الفلسطينية، مما يفتح آفاقاً جديدة امامها للتطور والتميز وتستعيد بذلك دورها المحوري في تنمية المجتمع وتمكين افراده ومؤسساته اقتصادياً.

1-2 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق هدفيْن رئيسيْن هما:

- ✧ تقييم حالة الاستدامة المالية الراهنة في قطاع التعليم الجامعي العام الفلسطيني.
- ✧ صياغة استراتيجية وطنية تشمل على الاسس والاليات لتحسين درجة الاستدامة المالية لهذا القطاع الحيوي في المجتمع الفلسطيني.

3-1 منهجية الدراسة

ترتكز المنهجية التي تم اتباعها لتحقيق هدفْي الدراسة المذكوريْن اعلاه الى الاجراءات التالية:

- ✧ اجراء مراجعة تحليلية للادبيات المنشورة ذات الصلة بموضوع الاستدامة المالية في قطاع التعليم الجامعي، وذلك لوضع اطار نظري مرجعي للجانب التطبيقي/ الميداني من الدراسة.
- ✧ استعراض عدد من التجارب والنماذج الدولية الرائدة في مجال تمويل التعليم الجامعي، وذلك بغرض الاستفادة منها في تطوير مقترحات تمويلية تلائم ظروف الجامعات الفلسطينية.
- ✧ جمع وتحليل البيانات الصادرة من وزارة التعليم العالي الفلسطينية حول اعداد الطلبة المسجلين في الجامعات والمتخرجين منها، واعداد العاملين في هذه الجامعات سواء أكانوا اداريين او اكاديمين، وتلك الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني حول سوق العمل وخصوصا لفئة خريجي الجامعات، والبيانات المالية المتوفرة من الجامعات نفسها حول ايراداتها ونفقاتها واحجام العجز المالي فيها ومبالغ المساعدات والمنح المحلية والدولية والدعم الحكومي المقدر للجامعات في الموازنة العامة والمدفوع لها فعلا خلال السنوات الأخيرة.
- ✧ اجراء عدد من المقابلات الشخصية مع عينة مختارة من المسؤوليين في وزارة التعليم العالي والجامعات المعنيين بالشأن المالي فيها.

2- الوصف الكمي والنوعي لواقع التعليم الجامعي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

تنص المادة العاشرة من القانون رقم (11) لعام 1998 بشأن التعليم العالي، على تصنيف مؤسسات التعليم العالي على اساسين: الاساس الاول من حيث مرجعية التأسيس حيث تصنف الجامعات الى ثلاث فئات هي جامعات حكومية وجامعات عامة وجامعات خاصة .اما الاساس الثاني فهو مستوى البرامج والتخصصات حيث تصنف المؤسسات التعليمية الى اربعة انواع هي:

- الجامعات: وهي المؤسسات التي تضم كلا منها ما لا يقل عن ثلاث كليات جامعية وتقدم برامج تعليمية تمنح درجة البكالوريوس كما يمكن ان تقدم برامج الدراسات العليا والتي تنتهي بمنح درجة الدبلوم العالي والماجستير او الدكتوراة ويمكن ان تقدم برامج تعليمية ومهنية وتقنية لمدة سنتين او ثلاث سنوات تنتهي بمنح شهادة الدبلوم.
- الكليات الجامعية: هي المؤسسات التعليمية التي تقدم برامج مهنية او اكاديمية تنتهي بمنح درجة البكالوريوس كما يمكن ان تقدم برامج تقنية او مهنية لمدة سنتين او ثلاث سنوات تنتهي بمنح شهادة الدبلوم.
- معاهد البولتكنيك: وهي المؤسسات التي تقدم برامج مهنية او تقنية تنتهي بمنح شهادة الدبلوم ويمكن ان تمنح درجة الماجستير او الدكتوراة في نفس المجالات المذكورة.
- كليات المجتمع: وهي المؤسسات التي تقدم برامج تعليمية او مهنية او تقنية او اكاديمية لا تقل فيها مدة الدراسة عن سنة دراسية واحدة وتنتهي بمنح شهادة الدبلوم.

ومع نهاية العام (2011) بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي في مناطق السلطة الفلسطينية (49) مؤسسة موزعة على الضفة الغربية بواقع (34) مؤسسة وتضم 8 جامعات تقليدية وعشرة كليات مجتمع و15 كلية مجتمع متوسطة، اما في قطاع غزة فيوجد (14) مؤسسة تعليم عالي وتضم 5 جامعات تقليدية و5 كليات جامعية و4 كليات مجتمع

متوسطة .اما التعليم المفتوح فتمارسه جامعة واحدة وهي جامعة القدس المفتوحة تتوزع مراكزها في الضفة الغربية بواقع (17) مركزاً، وفي قطاع غزة بواقع (5) مراكز (وزارة التربية والتعليم العالي، الدليل الاحصائي السنوي 2010/2011).

وما يميز مؤسسات التعليم الجامعي الفسطيني عن غيرها في الدول المجاورة هو وجود مفهوم الجامعة العامة الذي هي ليس حكومية وليس خاصة، وهي لا تهدف إلى الربح، تتلقى تمويلاً حكومياً، وفي الوقت نفسه تتمتع باستقلالية ادارية ومالية .هذه الميزة انفردت فيها معظم الجامعات الفلسطينية بحكم نشأتها في ظل احتلال اسرائيلي وغياب سلطة وطنية تدير الشؤون العامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الموقع الالكتروني لوزارة التعليم العالي).

ويبلغ عدد الجامعات الفلسطينية العامة 9 جامعات، بواقع 7 جامعات في الضفة وجامعتين في قطاع غزة. ونظرا لان الجامعات الحكومية (الرسمية) والجامعات الخاصة تخضع في تمويلها لاعتبارات واليات تختلف في جوهرها عن تلك التي تخضع لها الجامعات العامة، فانها لا تقع في نطاق اهتمام هذه الدراسة. فتركيز هذه الدراسة هو على الجامعات العامة التي لا تمول من خزينة السلطة، ولا يطبق عليها النظام المالي التنفيذي المعمول به لادارة النفقات والايرادات العامة.

2-1 نشوء الجامعات الفلسطينية

نشأت وتطورت معظم الجامعات الفلسطينية تحت الاحتلال الاسرائيلي. وحسب التقرير الصادر عن وزارة التربية والتعليم العالي للعام2011، تأسست جامعة فلسطين التقنية "طولكرم "خضوري في العام 1930، ثم تلتها جامعة الخليل عام 1970، ومن ثم جامعة بيرزيت عام 1971، ثم جامعة بيت لحم عام 1973، وبعدها جامعة النجاح الوطنية عام 1977، وفي العام 1978 تم تأسيس الجامعة الاسلامية بغزة وجامعة بولتكنيك فلسطين في الخليل، ثم جامعة القدس عام 1984، وفي عام 1991 تم تأسيس كلاً من جامعة الازهر وجامعة الاقصى في قطاع غزة، وفي عام 2006 تم تأسيس كلية فلسطين الاهلية الجامعية في بيت لحم، وفي محافظة جنين تأسست الجامعة العربية

الامريكية في العام1997، وفي العامين 2007 و2008 انشأت جامعة غزة للبنات وجامعة فلسطين على التوالي في قطاع غزة .

2-2 أعداد وتوزيع الطلبة في الجامعات الفلسطينية

تُظهر التقارير الصادرة عن وزارة التعليم العالي الفلسطينية ارتفاع متواصل في عدد الطلبة الملتحقين والمسجلين في الجامعات والمتخرجين منها، حيث بلغ عدد الطلبة الجدد في العام الدراسي 2010 / 2011 (56,067) طالباً وطالبة، وعدد الطلبة المسجلين والملتحقين بها (213,973) طالباً وطالبة، وبلغ عدد المتخرجين منها لنفس العام (31,702) طالباً وطالبة. بينما بلغ عدد الطلبة الجدد للعام (2010/2009) (55,918) طالباً وطالبة، وعدد الطلبة المسجلين والملتحقين فيها فعلا (194,067) طالباً وطالبة، وعدد الطلبة المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي (30,206) طالباً وطالبة. ويتضح من هذه البيانات بأن اعداد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم والمتخرجين منها بازدياد مستمر. وهذا الازدياد في اعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات يمكن فهمه وتفسيره في اطار التكوين الديموغرافي للمجتمع الفلسطيني، والذي يشكل فيه الاشخاص بعمر 15 سنة فأقل حوالي 43% من مجموع السكان .وهذا المجتمع الفتي يُبرر تزايد الطلب على خدمات التعليم بمستوياته المختلفة، وعلى المساكن وفرص العمل.

وبالنسبة لتوزيع الطلبة على أنواع التعليم الجامعي، فإنه يتضح في الشكل (1) أدناه. حيث يبين هذا الشكل أن عدد الطلبة الجدد الملتحقين في الجامعات التقليدية للعام الدراسي 2010/2011 هو 28592 طالب وطالبة، أما عدد الطلبة المتخرجون منها فهو18672 طالب وطالبة، اما عدد الطلبة الملتحقون فيها فبلغ 122482 طالب وطالبة، بينما بلغ عدد الطلبة الجدد في التعليم المفتوح 16708 طالب وطالبة، فيما كان العدد 6941 و63911 لكل من الطلبة المتخرجين منها والملتحقين فيها على التوالي. وبالنسبة لكليات المجتمع، فقد بلغ عدد الطلبة المتخرجون والملتحقون والجدد 2949 و2584 و4554 الب وطالبة على التوالي .بينما كانت اعداد الطلبة الجدد في الكليات الجامعية 6213 طالب وطالبة، وبلغ عدد المتخرجون منها 3140، اما عدد الملتحقون فيها فوصل الى 14995 طالب وطالبة.

شكل 1: الطلبة الجدد والمسجلين والمتخرجون في مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي 2010/2011)

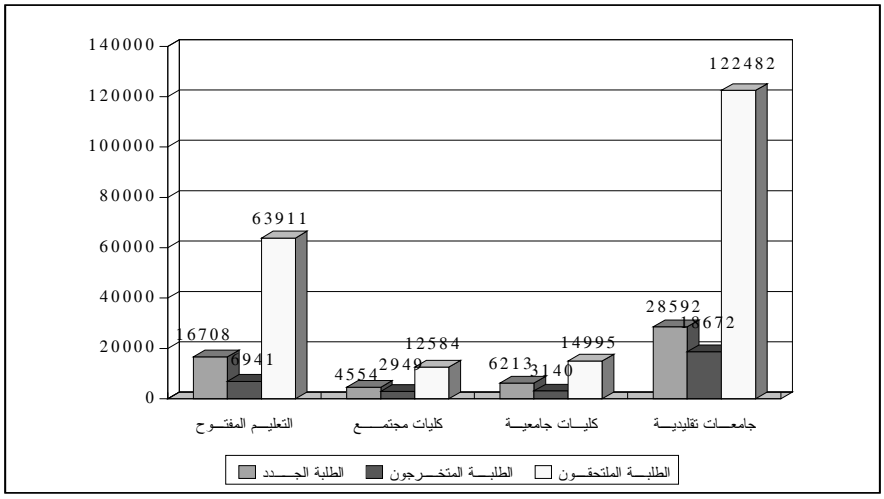

ومن خلال مراجعة الوضع الحالي للتعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة يلاحظ ارتفاع في اعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات والمتخرجين، الامر الذي ساهم في زيادة العرض مقارنة مع الطلب في سوق العمل مما يؤدي بدوره الى انخفاض في الاجور والرواتب، وصعوبة في الحصول على فرصة للالتحاق بالوظائف في القطاعين العام والخاص. حيث بلغ معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي في الفئة العمرية من (18-24) سنة 30% وتعتبر هذه النسبة اعلى من متوسط النسبة في اقليم الشرق الاوسط والبلدان النامية (الموقع الالكتروني لوزارة التعليم العالي).

وقد اعتُبرت الشهادات العلمية التي منحتها الجامعات والكليات الفلسطينية مهمة في مرحلة من المراحل كونها كانت تساعد على ايجاد فرصة عمل للشباب الفلسطيني، الا انه وبعد التطورات السياسية التي طرأت في المنطقة في العقدين الماضين أصبحت هذه الفرص محصورة في سوق العمل الفلسطيني مما اوجد نوع من التنافس بين المؤسسات التعليمية لانشاء برامج وتخصصات جديدة تجتذب عدد أكبر من الطلبة، وذلك بهدف الاستجابة لاحتياجات سوق العمل المستجدة بعد قيام السلطة.

3- التحديات التي تواجه التعليم الجامعي الفلسطيني

اشارت دراسة المركز الفلسطيني لحقوق الانسان (2005)، الى عدداً من التحديات التي تواجه التعليم الجامعي الفلسطيني والتي يمكن اجمالها بما يلي:

1-3 تحدي تلبية الطلب المتزايد على التعليم الجامعي

يعتبر التعليم الجامعي الفلسطيني متميزاً من جانب زيادة عدد الملتحقين فيه نتيجة للزيادة السريعة في عدد خريجي المرحلة الثانوية (التوجيهي)، حيث يتوزع الملتحقون على التخصصات المختلفة بواقع 71% منهم في التخصصات الانسانية، مقارنة مع 23% للتخصصات العلمية و6% للتخصصات المهنية للعام الدراسي 2010/2011 كما هو موضح في الشكل رقم (2) أدناه (تقرير التربية والتعليم، 2011-2010).

شكل 2: توزيع طلبة المرحلة الثانوية حسب التخصص في الاراضي الفلسطينية خلال العام الدراسي2010/2011

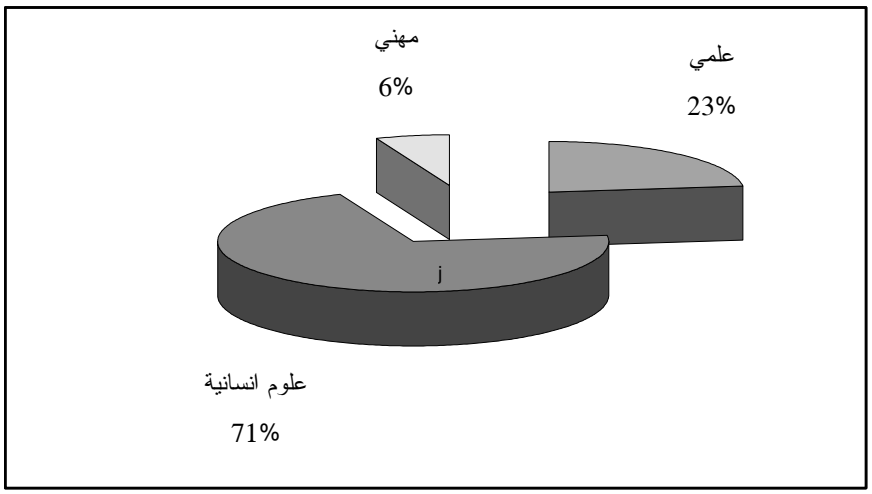

مع العلم أن معايير القبول في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينة تعتمد بشكل اساسي على نتيجة امتحان الثانوية العامة (التوجيهي)، فمعدل 65% يعتبر الحد الادنى للتقدم بطلب إلتحاق لأي جامعة أو مؤسسة تعليمية باستثناء بعض التخصصات كالطب والهندسة التي يتطلب فيها حصول الطالب على معدل لا يقل عن (85%,80%) على التوالي. إلا أن جامعة القدس المفتوحة وبعض كليات المجتمع كانت تقبل معدلات ادنى من المعدلات المذكورة وذلك في الاعوام التي سبقت قرار وزير التعليم العالي في العام 2012 بإعتماد معدل 65% كحد أدنى للالتحاق في جميع المؤسسات الجامعية الفلسطينية دون استثناء.

وبذلك يعد تزايد الطلب على التعليم من ابرز التحديات في ظل محددوية الامكانيات المادية للجامعات، وعدم مقدرة الحكومة على زيادة المخصصات المالية لدعم الجامعات من موازنتها. كما ان زيادة الطلب على التعليم يعني زيادة في اعداد الخريجين، في الوقت الذي يشهد سوق العمل بطالة واسعة ومحدودية الفرص، مما قد يؤثر على تراجع مستوى الاجور الحقيقية وبالتالي خفض العائد على الاستثمار في التعليم.

2-3 تحدي الاستدامة المالية

يعتبر عدم مقدرة الجامعات الفلسطينية على توفير التمويل الكافي لتغطية نفقاتها مصدر قلق لجميع اطراف العلاقة، كونه يؤثر بشكل سلبي على نوعية التعليم وذلك بسبب فقدان هذه الجامعات للهيئات التدريسية ذات الكفاءة العالية لصالح القطاعات الاخرى سعياً وراء تحسين الدخل، ومن جهة اخرى فان عدم توفر التمويل الكافي يعمل على تدني الانفاق على انشطة البحث العلمي وعلى التقنيات التعليمية الحديثة وعلى الانشطة اللامنهجية التي تعزز من مهارات وقدرات المدرسين والطلبة بشكل خاص، وعلى تراجع دور هذه الجامعات في الاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي.

تتم تغطية 60–70% من المصاريف التشغيلية للجامعات عن طريق الرسوم والاقساط الدراسية، وفي ظل وجود تذبذب وعدم انتظام في دفع هذه الرسوم والاقساط اصبحت الجامعات تعاني من عجزاً مزمناً في موازناتها. وعلى الرغم من أن السلطة الوطنية

الفلسطينية خصصت منذ العام 2002 مبلغ 20 مليون دولار سنوياً في موازنتها لدعم مؤسسات التعليم العالي، فيما زاد هذا المبلغ الى 40 مليون دولار في الاعوام 2010-2012 الا انه وفي معظم السنوات كان لا يتم صرف فعليا حوالي 60% من هذه المخصصات السنوية، وذلك بسبب العجز المالي والنقدي الذي تعاني منه السلطة الفلسطينية اساساً. ويجب التنويه هنا الى ان توزيع المخصصات المالية الحكومية على الجامعات العامة، يتم على اساس اعداد الطلبة الملتحقين في كل منها، الامر الذي دفع بكثير من هذه الجامعات الى التوسع في قبول عدد الطلبة دون اعتبار لطاقتها الاستيعابية ولحاجة السوق، وقد سبب ذلك زيادة ملحوظة في اكتظاظ الطلبة في معظم الجامعات والى زيادة الطلبة الخرجين منها مما زاد من معدلات البطالة في صفوفهم عبر السنوات.

ويتضح من خلال الدراسة التي اجريت لتحليل موازنات 8 جامعات فلسطينية من قبل المجلس الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار) للعام 2008، إن ايرادات الجامعات الفلسطينية توزعت بين رسوم واقساط الطلبة من جهة، والايرادات التشغيلية ودعم السلطة الفلسطينية اضافة الى التبرعات والمنح المحلية والدولية من جهة أخرى .في حين شكلت الاقساط والرسوم النسبة الاعلى من اجمالي تلك الايرادات بنسبة وصلت الى 79% (لمزيد من التفاصيل انظر الى الجدول 12 في الملحق) .اما بالنسبة للنفقات، فقد بينت نفس الدراسة بأن رواتب الموظفين كان لها النصيب الأكبر من اجمالي النفقات وبلغت حوالي 71% فيما توزعت 29% على بنود المصاريف التشغيلية (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 13 في الملحق) .فيما عانت الجامعات من عجز بلغ 7.8 مليون دينار، كان أعلاها في جامعة القدس تلتها جامعة النجاح الوطنية، في حين كان أقلها في جامعة بيت لحم (لمزيد من التفاصيل انظر الى الجدول 14 في الملحق) .

3-3 تحدي تحسين الكفاءة الداخلية وجودة التعليم

كما ذكرنا آنفاً فإن عدد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي في فلسطين اخذ بالازدياد من سنة لاخرى، مما شكل ضغطاً على مقدرة بعض الجامعات للمحافظة على

نفس جودة التعليم في ظل هذا التزايد الذي يترافق مع الأزمات المالية المتعاقبة. ونظراُ لاعتماد بعض هذه المؤسسات على استراتيجية خفض النفقات لاسيما نفقات رواتب الهيئة التدريسية، من خلال تعيين اساتذة بدوام جزئي يعملون بالأساس لدى مؤسسات خاصة او جامعات أخرى، فقد ادى ذلك الى تدني جودة التعليم فيها، وذلك لعدم توفر الوقت الكافي الذي يحتاجه الطالب من الاساتذة (Hashweh et al , 2003) .اضافة الى ذلك، وكما يظهر في الجدول (15) في الملحق فإن هناك ارتفاع في نسبة طلاب الجامعات مقارنة مع اعضاء الهيئة التدريسية، حيث بلغت نسبة الطلاب/ الاساتذة حوالي 20.77% في العام 2001، وحوالي 29.09% و34.61% للأعوام 2003 و2005 على التوالي، في حين وصلت الى 50.25% في العام2007، اما في العام 2010 فقد بلغت 33.29% (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2010). علما بأن تلك النسب هي الاعلى مقارنة مع دول العالم، بحيث تبلغ بالمتوسط حوالي 22%.

3-4 تحدي العدالة للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي

تتباين فرص الالتحاق بنظام التعليم العالي الفلسطيني تبعا لعدة عوامل يقف في مقدمتها الوضع الاقتصادي للأسرة، فالطلبة اللذين ينتمون للأسر الفقيرة لا تتوفر لديهم الفرصة لاكمال التعليم الجامعي نظرا لارتفاع تكاليف الدراسة، وان توفرت بعض المنح والمساعدات فهي غير كافية وبالتالي يقع العبء الاكبر للتعليم على عاتق الاسر. وهناك من يرى بأن الازدياد المتواصل في الاقساط والرسوم الجامعية يحرم الطالبة المنتمين لأسر فقيرة او محدودة الدخل من التعليم الجامعي، وهذا بدوره يعمق الفجوة بين الاغنياء والفقراء في المجتمع الفلسطيني من حيث الدخل وفرص العمل. وهذا ما يطلق عليه البعض مصطلح تسليع التعليم، اي جعله سلعة نخبوية يحصل عليها فقط القادرين مالياً، وليس سلعة عامة. وهذا يفرض على المسؤولين (سواء في الجامعات او الحكومة) تحدي كيفية الحفاظ على عدالة التعليم مع قدرة الجامعات على الاستدامة ماليا.

4- مخرجات التعليم الجامعي وعلاقتها بالاستدامة المالية

4-1 الخريجين والعائد على التعليم

يُعرف العائد على التعليم على أنه الزيادة النسبية في دخل الفرد المتأتي من العمل في سوق تنافسي نتيجة زيادة سنوات الدراسة بسنة واحدة (الحولي، 2009). فهناك اذاً علاقة قوية وايجابية بين التعليم في كافة مراحله وبين التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال الازدياد المتوقع في معدل دخل الفرد مع ازدياد سنوات الدراسة. وتصنف كثير من الدراسات العائد على التعليم على انه (الحولي، 2009):

- ✧ عوائد استهلاكية وقتية حيث تمكن الآباء من الارتياح من متاعب الابناء.
- ✧ عوائد رأسمالية طويلة المدى تؤثر في حاضر ومستقبل الفرد مثل زيادة قدرته الانتاجية واكسابه مهارات مختلفة
- ✧ عوائد فردية او شخصية مثل زيادة الدخل والاستمتاع بوقت الفراغ
- ✧ عوائد اجتماعية :مثل زيادة الانتاج القومي وزيادة الضرائب على الدخول، وزيادة القدرة الذاتية العملية والتكنلوجية للدولة.
- ✧ عوائد مالية :مثل زيادة قدرة الانسان على الادخار
- ✧ عوائد غير مالية: مثل زيادة قدرة الانسان على فهم نفسه.

اما فيما يتعلق بالعائد على الاستثمار في التعليم الجامعي في فلسطين، فيتم ملاحظته من خلال مقارنة معدل الأجر الشهري بين المستخدمين في المهن المختلفة تبعاً لمؤهلاتهم العلمية. حيث يبلغ معدل الاجر الشهري للفنيين والمتخصصين والمساعدين والكتبة للعام 2011 من حملة درجة البكالوريوس فأعلى حوالي 2742 شيكل، وللحاصلين على شهادة الاعدادي والثانوي والدبلوم المتوسط فيبلغ معدل الاجر حوالي 2018 شيكل، 2093 شيكل، 2380 شيكل على التوالي، اما عمال الخدمات والباعة في الاسواق فقد بلغ معدل الاجر الشهري حوالي 2251 شيكل للحاصلين على درجة البكالوريوس و1718 شيكل و1766 شيكل و2031 شيكل للحاصلين على شهادة

الاعدادي والثانوي والدبلوم المتوسط على التوالي (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، الربع الرابع:2012).

كما ان معدل الاجر الشهري للحاصلين على مؤهل علمي بدرجة بكالوريوس فأعلى يتأثر بشكل ايجابي مع زيادة سنوات الخدمة اذا ما قورن مع من هم حاصلين على درجة الدبلوم المتوسط أو الثانوي .فقد اشار تقرير الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني للربع الاخير من العام 2011 الى أن معدل الأجر الشهري للعاملين في الضفة الغربية بعد انهاء 10 سنوات فاكثر في الخدمة يبلغ 2947 شيكل لحملة البكالوريوس و2622 شيكل و2333 شيكل لحملة الدبلوم المتوسط والثانوي على التوالي، بحيث بلغت نسبة النمو في الأجر حوالي 12% لحملة الدبلوم و26% لحملة البكالوريوس. في حين بلغ معدل الاجر الشهري 3119 شيكلا لحملة البكالوريوس بعد انهاء 9–7 سنوات عمل مقارنة مع 2717 شيكل للحاصلين على درجة الدبلوم المتوسط، في حين بلغ معدل الاجر الشهري بعد انقضاء 6–4 سنوات في الخدمة حوالي 3202 شيكل، 2980 شيكل و2662 للحاصلين على درجة البكالوريوس والدبلوم المتوسط والثانوي على التوالي، اما نسبة النمو في الأجر فكانت 12% لحملة الدبلوم و20% لحملة البكالوريوس (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، الربع الرابع:2012).

اما في قطاع غزة فتشير الارقام الى ان زيادة سنوات الخبرة مع التعليم يساهم في زيادة معدل الدخل الشهري للأفراد. فعند اتمام عشر سنوات او اكثر يصل معدل الراتب الشهري الى 3241 شيكل للحاصلين على شهادة البكالوريوس و2585 شيكل و 1531 شيكل و 1316 شيكل لكل من حملة الدبلوم المتوسط والثانوي والاعدادي، وذلك بمعدل نمو في الاجر بحوالي 68% لحملة الدبلوم و1.1% لحملة البكالوريوس, وبعد 6–4 سنوات عمل يكون المعدل 2362 شيكل للبكالوريوس و1542 شيكل و 1343 شيكل للحاصلين على كل من شهادة الثانوي والاعدادي على التوالي، فيما كانت نسبة النمو في الاجر لحملة البكالوربوس حوالي 53%. أما بعد انهاء سنة عمل واحدة كان معدل الراتب الشهري للمستخدمين من حملة البكالوريوس 1452 شيكل، بينما وصل الى

797 شيكل و1208 شيكل للحاصلين على الشهادة الاعدادية والثانوية على التوالي، حيث يلغت نسبة النمو في الأجر حوالي 20% لحملة البكالوريوس (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، الربع الرابع:2012).

حيث تُبين نسب النمو في الأجور اعلاه، بأن القوى العاملة الحاصلة على درجات علمية تتمتع بميزة نسبية في الاجور أعلى مقارنة مع من لهم نفس سنوات الخبرة ويحملون درجات علمية اقل، إلا انه علينا ان لا ننسى ان الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة يعد استثنائيا. اذ انه لا يمكن اعتبار ان التعليم العالي استثمارا حقيقيا مقارنة مع الدول الاخرى، نظرا لظروف الحصار والاغلاق . حيث يعتبر سوق العمل المتاح لخريجي التعليم العالي ضيقا ، فبسبب ضالة فرص العمل المتوفرة يضطر الكثيرين الى القبول بأجور متدينة لا تغطي تكاليف المصاريف المختلفة وتكاليف الدراسة الجامعية. فيما يشير داوود (2011)[2]، الى انه لا يوجد حوافز للخرجين بسبب تردي الاوضاع في سوق العمل، فعند مقارنة الوضع القائم في الاراضي الفلسطينية مع الدول الاخرى، نرى أن هناك تدني في نسبة المكاسب الشخصية " الاقتصادية "بعد الحصول على درجة علمية ما، بينما تتعزز المكاسب الاجتماعية في الوقت نفسه.

4-1-1 العاطلون عن العمل حسب الجنس و السنوات الدراسية

مما لا شك فيه أن تزايد عدد العاطلين عن العمل من كلا الجنسين أصبح واضحاً في سوق العمل الفلسطيني، وحسب ما يظهر الجدول (1) المدرج ادناه أن نسبة العاطلين عن العمل من الإناث تصل إلى 39.5% مقارنة مع 14% من الذكور بعد إنهاء 13 سنة وأكثر من التعليم، لتكون النسبة بعد انهاء(10-12) سنة دراسية 20.6% للذكور و12.9% للاناث، و21.6% للذكور و6.1% للاناث بعد اتمام (7-9) سنوات دراسية، لترتفع هذه النسبة لدى الذكور وتصبح 22.2% مقارنة مع 1.5% للاناث بعد انهاء (1- 6) سنوات دراسية. لكن من الضروري عند تحليل النسب المشار إليها أعلاه الأخذ بعين الاعتبار عدد الخريجين لكل من الذكور والإناث، إضافة إلى العدد الفعلي

[2] جلسة المائدة المستديرة حول ازمة تمويل التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية: ماس، ايلول 2011

لمن يتقدمون بطلبات للوظائف، حيث ان هناك العديد من الخريجات اللاتي لا يتقدمن بطلبات للحصول على وظائف ويتحولن إلى ربات بيوت. وهذا الاستنتاج يؤيده نسبة المشاركة المتدنية في سوق العمل الفلسطيني والتي تبلغ 43% من اجمالي القوى العاملة في الاراضي الفلسطينية، بواقع 69% للذكور و17% للاناث (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،2012).

جدول 1: معدل البطالة من الافراد 15 سنة فأكثر المشاركين في القوى العاملة في الاراضي الفلسطينية حسب سنوات الدراسة والجنس معايير (ILO)، الربع الرابع.2011

سنوات الدراسة	الجنس		المجموع
	ذكور	اناث	
0	20.4	_	10.4
1-6	22.2	1.5	19.1
7-9	21.6	6.1	20.0
10-12	20.6	12.9	19.8
+ 13	14.0	39.5	23.7

المصدر :الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني :مسح القوى العاملة، 2012

4-1-2 الطلب على الخريجين في الاقتصاد المحلي حسب التخصص

بلغ عدد الطلبة الخريجين حتى نهاية العام الدراسي 2010/2011 حوالي 31,702 طالباً وطالبة، اما عن نسبة المشاركة في القوى العاملة للخريجين اللذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى حسب التخصص فقد كانت النسبة 77% في الضفة الغربية و80.5% في قطاع غزة لتخصص العلوم التربوية واعداد معلمين، و81.2% في الضفة و70.2% في قطاع غزة للعلوم الانسانية، اما العلوم الاجتماعية والسلوكية فشكلت نسبة 82.7% و85.6% لكلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي .اما خريجوا الصحافة والاعلام فقد بلغت نسبة العاملين 83.2% في الضفة الغربية

و85.9% في قطاع غزة. وتقاربت نسبة خريجين العلوم الطبيعية والهندسة والمهن الهندسية لتبلغ (82%) و(82.8%) على التوالي في الضفة الغربية، اما في قطاع غزة فبلغت(83.6%) و(90.3%) على التوالي، وبلغت النسبة لخريجي تخصص علم الحاسوب 83.1% في الضفة الغربية و79.7% في قطاع غزة (تقرير الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، الربع الاخير 2011).

وعند دراسة العلاقة بين التخصص وطبيعة المهنة التي يمارسها الخريجون نلاحظ ان عدد كبير منهم يتوجهون الى العمل في مهن لا تتناسب مع الدرجة العلمية او التخصص الحاصلين عليه من الجامعات، وذلك لارتفاع معدلات البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة وصغر حجم القطاع الخاص وارتباطه بالنمط العائلي او الاتجاه نحو الاستعانة بخبرات اجنبية، اما بالنسبة للقطاع العام فهو يواجه ايضاً ازمة مالية خانقة مما يجعل عملية التوظيف فيه صعبة بل مستحيلة في بعض الاحيان الامر الذي دفع بدوره الخريجين الى الأتجاه نحو الأعمال الحرة، او اعمال السكرتاريا والطباعة او العمل في المحال التجارية، ليتمكنوا من الحصول على مصدر للدخل او الابتعاد عن الانضمام الى فئة العاطلين عن العمل، حيث شكلت نسبة العاطلين عن العمل 32.9% و43.8% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي لتخصص العلوم التربوية وإعداد المعلمين، ونسبة 16.9% في الضفة الغربية و34.0% في قطاع غزة لتخصص العلوم الانسانية. اما تخصص العلوم الأجتماعية والسلوكية فقد شكلت نسبة البطالة بين صفوف الخرجين 22.2% و38.0% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، و2.6% و34.3% في تخصص الصحافة لكلا من الضفة الغربية وقطاع غزة، أما تخصصات العلوم الطبيعية والهندسة والمهن الهندسية فشكلت نسبة (23.9%، 26%) و(11%،42.4%) على التوالي للضفة الغربية وقطاع غزة (تقرير المركز القلسطيني للاحصاء، الربع الاخير 2011). ويشار الى ان عدد الخريجين الحاملين شهادة البكالوريوس في التربية وصل حوالي 10,000 طالب في العام 2010، في حين ان هذا العدد يشكل 10 اضعاف ما هو مطلوب فعلياً في سوق العمل، ما يجعل العائد على الاستثمار في التعليم العالي محدود[3].

[3] جلسة مائدة مستديرة حول ازمة التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية: ماس، ايلول 2011

4-1-3 المعوقات الرئيسية لحصول خريجي الجامعات على فرصة في سوق العمل المحلي

- تباين المهارات، اذ تشير مسوحات المشاريع ان الشركات تعتبر مهارات العاملين وتعليمهم الجامعي من بين اهم خمس محددات لمناخ الاعمال، اضافة الى ان نسبة كبيرة من خريجي التعليم العالي يتخصصون في برامج العلوم الانسانية والاجتماعية، والتي تعتبر مناسبة لاستيعاب الخريجين في القطاع الحكومي، ولا يناسب القطاع الخاص خاصة في مجالات التصنيع والخدمات (البنك الدولي،2011).
- رغبة الكثير من الخريجين بالالتحاق بالقطاع الحكومي وخاصة (الاناث)، لوجود عدد من الحوافز مثل ساعات عمل اقل، نظام التقاعد، الامر الذي يؤدي الى اضعاف روح المبادرة بين الخريجين وامتداد البطالة لفترات طويلة (البنك الدولي،2011).
- ضعف الابتكار والاستثمار في مجال البحث والتطوير، بما يتطلب الحاجة الى تعزيز الروابط بين القطاع الخاص والعام وزيادة نسبة مشاركة الطلاب الجامعيين في اعمال البحث، اضافة الى تحسين نوعية مؤسسات التعليم الجامعي وادخال مناهج جديدة تتناسب مع احتياجات سوق العمل (البنك الدولي،2011).
- عدم قدرة القطاع الخاص على توليد عدد كاف من الوظائف لمعظم التخصصات.

وبناء على ما ذكر فإن تحسين نوعية الخريجين من التخصصات في الجامعات الفلسطينية تؤثر بشكل رئيسي على عملية التوظيف وبالتالي على حالة الاستدامة المالية لتلك الجامعات، وذلك من خلال:

- انخفاض نسبة البطالة للخريجين، وارتفاع الدخل الشهري يساهم في رفع وزيادة الدخل الاسري وبالتالي يمكنهم من دفع الاقساط والرسوم الجامعية لابنائهم، مما يؤدي الى زيادة نسبة تحصيل الجامعات للرسوم والأقساط من الطلاب خاصة وانها تعتبر من اهم مصادر الايرادات الذاتية.
- ارتفاع في نسبة الطلاب الملتحقين في برامج الدراسات العليا(الماجستير)، لوجود دخل خاص بهم بعيدا عن زيادة الالتزامات لاسرهم، ونظرا لكون سعر الساعة

الدراسية لطلاب الدراسات العليا مرتفع فإن ذلك يساعد الجامعات على تحصيل ايرادات عالية اضافة الى ما يتم تحصيلة من طلاب البكالوريوس.

- ✧ تحقيق عوائد اجتماعية، وحدوث نمو وازدهار اقتصادي في القطاع الخاص نتيجة لارتفاع الدخول، مما يمكن الدولة من رفع نسبة الضرائب وتخصيص تلك النسبة في موازنتها لدعم التعليم الجامعي، وفقا لما هو حاصل في كثير من الدول الاوروبية.

4-2 البحث العلمي

على الرغم من وجود زيادة في عدد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم الجامعي الفلسطيني الا انه لم يكن هناك زيادة متوازية في أعضاء الهيئة التدريسية تتناسب مع النمو الملحوظ في عدد الطلاب، مما ادى إلى زيادة العبء التدريسي للمدرس على حساب البحث العلمي، وفي حالة إعداد بحوث علمية تتم بهدف الحصول على ترقية وغالباً ما تكون بمبادرات فردية وليس في اطار منهجي معتمد في الجامعة.

واقع البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية

- ✧ يعتبر واقع البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية ضعيف كونه لا يُوجه لحل مشكلة المواطن او لخدمة أغراض تنموية .أما بالنسبة لمساهمة طلبة الدراسات العليا في الابحاث نجد انها محصورة فقط لاغراض الحصول على الشهادة الجامعية بدون متابعة أو تفرغ للبحث العلمي، فهي شهادة مرتبطة بالترقية والتعيين او تحسين الوضع المعيشي ولا ترتبط بممارسة البحث العلمي الجاد وهذا بطبيعة الحال ينعكس على مستوى الخريجين كماً ونوعا (خضر، 2011).
- ✧ قلة الكوادر التعليمية المهيأه لخلق بيئة جيدة للبحث العلمي وتنمية اشخاص قادرين على البحث في المشكلة والوصول إلى الحل من خلال المرور بآليات البحث العلمي.

- يعتبر مصدر التمويل الرئيسي للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية هو موازنة البحث العلمي في الجامعة، او من خلال الحصول على منح ومساعدات من جهات خارجية، وبالتالي فإن قصور الجامعات في مجال البحث العلمي يأتي لعدم تخصيص له الموازنة الكافية، اضافة الى ان اجراءات الحصول على منحة وتمويل خارجي يحتاج الى وقت طويل واجراءات وشروط معقدة (الجعفري، 2008). ونظرا للازمة المالية التي تمر بها الجامعات الفلسطينية وسلسلة الاضرابات الطويلة فإن التركيز يكون على التدريس اكثر من انتاج البحوث.

اذاً فإن الملامح السلبية للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية تتلخص في عدة جوانب. اولاً عدم الاهتمام بالبحث العلمي التطبيقي، في حين انه من الوسائل التي تمّكن الجامعة ومؤسسة البحث العلمي من التفاعل مع المجتمع من خلال ما هو جديد، أو تطوير التقنيات القائمة، بما يساعد الجامعات في تعميق ارتباطها بالمجتمع وحصد فوائد وعائدات مادية ومعنوية. ثانياً عدم سعي الجامعات لاستقطاب باحثين متميزين، اما الجانب الثالث فيتمثل في عدم ربط برامج البحث العلمي والدراسات الجامعية بمشكلات البيئة والمجتمع، واخيرا غياب الدعم الحقيقي للبحث العلمي سواء من الجامعات او القطاع الخاص (البرغوثي وابو سمرة، 2007).

وبناء على ما سبق، فأنه يمكن ان يكون البحث العلمي مصدراً مهماً لتمويل النفقات وسد العجز في الجامعات اذا تم استغلاله بطريقة مثلى واعتباره منتج دائم تسعى الى تطويره، حيث يمكن بيعه من خلال الشراكة مع القطاع الخاص وذلك بتزويدهم بالابحاث التي تساهم في تطوير هذا القطاع، مقابل تجهيز المختبرات والمكتبات التي من شأنها ان تخفف النفقات الرأسمالية للجامعة، مما يساعد الجامعات على توفير التمويل للنفقات الجارية (رواتب الكادر الاداري والتعليمي). ومن جهة اخرى فإن تبادل الخبرات بين القطاعين العام والخاص يؤدي الى رفع كفاءة الاداريين والطلبة مما يخفف النفقات في الجامعات. اذ تبرز هنا مسؤولية القطاع الخاص في زيادة الثقة في الابحاث المقدمة من تلك الجامعات من جهة ودعمها من جهة أخرى.

5- الاطار النظري لمفهوم الاستدامة المالية

يمكن تعريف الاستدامة المالية على انها القدرة على تأمين موارد مالية ثابتة وكافية، وتوزيعها على اوجه الانفاق المطلوبة بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب .وحسب هذا التعريف فإن تحقيق الاستدامة المالية يتطلب الاهتمام بتنويع مصادر الدخل وبتحديد اولويات انفاق تلك الاموال بكفاءة .بينما ذهب تعريف اخر لمفهوم الاستدامة بأنها قدرة الجامعة على ادارة شؤونها المالية حتى تتمكن من تلبية التزاماتها المالية، سواء في الوقت الحالي او في المستقبل (Prammer واخرون، 2009). وفي تعريف اخر للاستدامة، فهي قدرة الجامعة على توفير تمويل ذاتي كافي من مصادر متنوعة تسمح لها بالإستمرار في عملها، وتقديم الخدمات للمنتفعين حتى لو توقف دعم المانحين، ويشمل هذا التعريف (Abdelkarim, 2002):

- **وجود ادارة مالية كفوءة:**
  - تحقيق نظام مالي اداري يزود المسؤولين والمدراء بالمعلومات المالية الدقيقة التي تمكنهم من اتخاذ قرارات مالية مبرمجة تساعد في النهاية على رفع كفاءة المؤسسة.
  - تحليل النفقات ووضع السياسات والاستراتيجيات التي من شأنها تخفيض النفقات.
  - تطوير اسس واليات اعداد الموازنات التقديرية.
- **حشد الموارد:**
  - تصميم خطة شاملة تتعلق بالموارد الممكنة وكيفية حشدها.
  - انشاء برامج تنموية ناجحة لجذب مانحين جدد.
- **تعظيم التمويل الذاتي:**
  - خلق إيراد اضافي من خلال بيع الخدمات.
  - تصميم سياسة سعرية وتسويقية للخدمات.
  - زيادة الرسوم والاقساط
  - تأجير الاصول الثابتة للمؤسسة.

ويرى (Estermann & Pruvot, 2011) الاستدامة المالية للجامعات بأنها ليست غاية في حد ذاتها بل تهدف الى ضمان تحقيق اهداف الجامعة عبر ضمان ان المؤسسة تولد دخلا يسمح لها بالاستثمار في النشاط الاكاديمي والبحثي. اذاً فالتنويع في مصادر الدخل هي الاداة لتحقيق الاهداف المنشودة. حيث اشارت نفس الدراسة الى ان هناك ثلاثة اعمدة للاستدامة المالية :

- ✧ على الجامعات ان تعرف وتفهم بشكل افضل كلفة كافة نشاطاتها ومشاريعها.
- ✧ على الجامعات ان تحافظ على تنوع معقول من بنى الدخل، لتجنب المخاطرة وتعزيز استقلاليتها.
- ✧ على الجامعات ان تحصل على موارد كافية وموثوقة من الموارد العامة مع اليات مسائلة مناسبة.

اما التعريف الذي يعتمده الباحثان لاغراض هذه الدراسة فهو: قدرة الجامعة المستمرة على توفير التمويل اللازم لتغطية نفقاتها التشغيلية والتطويرية سواء أكان ذلك من مصادر ذاتية (كالرسوم والاقساط وعوائد الخدمات والمرافق والاستثمارات والشراكا) او من مصادر خارجية (كالمساعدات والاقتراض)، وهذا يعني ان لا تكون قدرة الجامعة على القيام بوظائفها وأنشطتها التي تأسست من اجلها مهّددة من وقت لآخر بسبب النقص في التمويل، اي ان تبقى الجامعة مستمرة في اعمالها بشكل اعتيادي دون ان يشكل التمويل أحد أهم هواجسها ومصدر قلق على استمرار وجودها.

6- مراجعة الادبيات حول الاستدامة المالية للجامعات

الاستدامة المالية هي واحدة من التحديات الرئيسية التي تواجه معظم الجامعات في العالم، وذلك نتيجة للتطورات والازمات الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة .فهناك عدد متزايد من الدراسات التي تتناول موضوع تمويل التعليم العالي، حيث تناولت معظمها نماذج التمويل وتأثيرها على مخرجات التعليم .فقد اشارت دراسة اغيون (2007) التي تناولت اصلاح الجامعات الاوروبية، الى ان زيادة تمويل الجامعات بنسبة 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي على مدى السنوات العشر اللاحقة سوف يؤثر بشكل ايجابي نحو تعزيز الاداء الاكاديمي لتلك الجامعات .

6-1 مصادر التمويل الجامعي

تعد سياسة تنويع مصادر ايرادات الجامعات أداة هامة لتحقيق الاستدامة المالية. والمقصود بالتنويع ليس فقط التحول من مصدر قائم لآخر جديد، وانما أيضا زيادة المصادر الموجودة بما يكفل تحقيق التوازن في هيكل ايرادات الجامعة. ويمكن تصنيف مصادر ايرادات الجامعات الى ثلاث اقسام (Estermann & Pruvot, 2011):

6-1-1 التمويل من القطاع العام

لا يزال التمويل العام المباشر مصدر الدخل الأكثر اهمية للكثير من الجامعات في دول العالم، بحيث يمثل ما نسبته ثلاثة أرباع موازنة الجامعات في اوروبا .ويتم التمويل بناء على اسس تنافسية اضافة الى معايير اداء تلك الجامعات .وتشير دراسة البنك الدولي (2011)، الى ان الانفاق الحكومي على التعليم العالي في بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا يعتبر مرتفعا، بحيث تنفق تونس حوالي 1.6% من ناتجها الاجمالي المحلي على التعليم العالي، بينما تشكل النسبة حوالي 2.6% في الجزائر، واكثر من 3% في ليبيا، اي ما يزيد عن متوسط ما ينفقه الاتحاد الاوروبي بحوالي2.5 مرة. الا ان حجم ما

تنفقه هذه البلدان على البحث والتطوير اقل بكثير من متوسط ما تنفقه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .ومن جهة اخرى، فمع تزايد معدلات الالتحاق بالتعليم العالي على الصعيد العالمي اضافة الى الاعباء المترتبة على الموارد العامة فقد اقتضت الحاجة الى البحث عن مصادر تمويل بديلة حتى في البلدان ذات الدخل المرتفع.

وتشير دراسة البنك الدولي (2011) الى وجود اربعة انواع رئيسية لآليات التخصيص المتعلقة بالتمويل الحكومي للتعليم العالي:

- ✧ الموازنات الخاضعة للتفاوض أو الخاصة :حيث يخصص مبلغ معين في الموزانة الحكومية من اجل تمويل مؤسسة تعليم عالي معينة، وهي الالية الاكثر استخداما في الشرق الاوسط.
- ✧ اموال غير مقيدة او مخصصة :حيث تستهدف الحكومة مؤسسة او اكثر بناءا على معايير يتم وضعها مسبقا وذلك لتمويل احتياجات محددة لتلك المؤسسات، كتلك المتعلقة بالبنية التحتية او التكنولوجيا.
- ✧ صيغ تمويل تعتمد فيها المخصصات المالية على اساس صيغة معيارية مؤلفة من اوزان :مثل اعداد الطلبة او الموظفين او التكلفة المتوقعة.
- ✧ التمويل القائم على الاداء :حيث تدخل الحكومات في عقود تنظيمية مع مؤسسات التعليم العالي تتضمن احكاما ترتبط بالنتائج .فيما تخصص عدة بلدان في غرب اوروبا وامريكا جزءا من مواردها العامة من خلال عقود الاداء، قامت كل من تونس والمغرب بادخال تلك العقود كجزء من سياساتها التمويلية.

2-1-6 التمويل الذاتي

ويتمثل هذا المصدر في مساهمات الطلاب المالية، أو الرسوم الدراسية، بحيث يشكل مصدر دخل كبير للجامعات في بعض الدول .الا ان اهميتة في تمويل الجامعات تتباين اعتمادا على الإطار القانوني الذي تعمل فيه تلك الجامعات. فمثلا في بعض البلدان العربية كالجزائر والمغرب ومصر ولبنان لا تفرض الجامعات الحكومية رسوما

دراسية، في حين نجد ان الامر مختلفا في الاردن حيث تغطي الرسوم الجامعية ما نسبته 66% من اجمالي التكاليف الجامعية (البنك الدولي،2011). اما بالنسبة للعديد من البلدان الأوروبية فتفرض الجامعات رسوما لبعض المجموعات من الطلاب الا ان تلك النسب تكون محددة من قبل الحكومات، بحيث تشكل مساهمات الطلبة في الدول الاوروبية بشكل عام نسبة ضئيلة لا تتجاوز 10% من دخل تلك الجامعات .الا ان وفي ظل الازمة الاقتصادية العالمية الحالية اكتسب موضوع ادراج الرسوم الدراسية في نماذج تمويل التعليم العالي خلال السنوات القادمة اهمية كبيرة لمعظم دول العالم

3-1-6 التمويل من مصادر اخرى

وتشمل على الإيرادات المتأتية من العقود مع القطاع الخاص(عقود البحوث في الغالب، وأيضا بعض الأنشطة المتصلة بالتعليم)، والتمويل من الجهات الخيرية، اضافة الى الدخل المتولد من خلال توفير الخدمات (الاستشارات، تأجير بعض المرافق، المتاحف) والأنشطة المالية. ويندرج ايضا تحت هذا البند التمويل من المنظمات الدولية العامة. ويشار الى ان هذا النوع من التمويل يمثل اكثر من 10% من موازنة معظم الجامعات الاوروبية، ومن المتوقع ان تزداد تلك النسبة في المستقبل. الا ان القدرة على الحصول على هذا النوع من التمويل قد يختلف من جامعة الى اخرى، وذلك باختلاف التجارب والخبرات في تقديم الاستشارات، والمرافق الموجودة في كل جامعة .

فإستناداً الى دراسة سالمي وهاوبتمان (2006) فقد تم تصنيف طرق التمويل الى نوعين هما: آليات جانب الطلب (الطلبة) وآليات جانب العرض (المؤسسات). وقد حددت الدراسة أربعة اليات لتمويل مؤسسات التعليم العالي وهي:

- **قسائم جانب الطلب التعليمية** :حيث توفر الحكومة مبلغا من المال للفرد لاستخدامه لاغراض معينة يتم تحديده مسبقا .وفيما يخص استخدام القسائم بالتعليم العالي، يستطيع الطالب اختيار مكان الدراسة اضافة الى التخصص، الامر الذي يخلق نوعا من المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي والذي بدوره سيؤدي الى رفع كفاءة النظام ككل.

- **الهبات والمنح الدراسية الحكومية** :تديرها الحكومة بشكل مباشر او غير مباشر، وتستخدم للطلبة الموهوبين و/أو الاقل حظا. ويشكل هذا النوع من التمويل اداة لرفع الجودة والعدالة في انظمة التعليم العالي اذا ما تم استخدامها بشكل جيد.
- **المزايا الضريبية:** تعد هذه الالية الاكثر ابتكارا في الاونة الاخيرة، حيث تستطيع الحكومة من خلالها توظيف الضريبة كاداة لدعم التحاق الافراد بالتعليم العالي . وتتم بطريقتين الاولى تقوم على تحديد كلفة التعليم العالي وفقا للقدرة المادية للطالب واسرته، حيث يختلف رسوم التعليم من اسرة الى اخرى تبعا لشريحة الدخل التي ينتمي اليها الطالب، والثانية من خلال دفع ضرائب اعلى في مقابل الحصول على مبلغ معين يغطي تكاليف الدراسة وتسديده بعد التخرج والحصول على وظيفة رسمية.
- **القروض الطلابية**: تقوم الحكومات والمؤسسات المعنية بالتعليم العالي بتوفير قروض للطلبة مقابل ضمانات معينة، فيما يتم سداد قيمة تلك القروض بعد التخرج .واحيانا يرتبط حصول الطالب على القرض بمدى تفوقه الاكاديمي، مما سيحسن من نوعية الخريجين.

كما وتشير دراسة (Barr, 1993) الى وجود ثلاث سياسات لتمويل مؤسسات التعليم العالي هي: اولاً، **الكفاءة الكلية** والتي تتعلق اهدافها باجمالي كمية المصادر المخصصة للتعليم العالي. ثانياً، الكفاءة الجزئية والتي تهتم بالتوزيع لموارد التعليم العالي بين الانشطة التعليمية والبحثية وبين المواضيع الاخرى، كما وتهتم بنوعية الناتج من التعليم والى اي مدى يرضي الطلاب واصحاب العمل والحكومة .ثالثاً، العدالة وتتعلق بتوزيع التعليم العالي بين المجموعات الاجتماعية والاقتصادية، بما يكفل وصول الطلاب المتفوقين من الفئات المحرومة الى التعليم .

وتختلف السياسات التمويلية المستخدمة من دولة لأخرى، فبينما تهتم بريطانيا مثلا بسياسة الكفاءة الكلية، حيث تركز على التوسع في نظام التعليم العالي وزيادة معدلات الالتحاق، نجد ان الولايات المتحدة الامريكية تركز على سياسة الكفاءة الجزئية، بما يضمن تحقيق جودة عالية في التعليم وزيادة مساهمته في نمو الانتاج.

6-2 التجارب الدولية في تحقيق الاستدامة المالية للجامعات

6-2-1 كندا

يُعد التدخل الحكومي في التعليم العالي بكندا كبيرا الى حد ما، حيث ان الجامعات فيها هي جامعات حكومية (رسمية) بشكل اساسي. فيتم توفير 66٪ من التمويل الجامعي من قبل الحكومة لاغراض التعليم والابحاث، و24٪ من خلال الرسوم الدراسية للطلاب، اما الباقي 10٪ فمن خلال الاستثمارات والتبرعات (Deloitte Access Economics, 2010). وتحصل الجامعات الكندية على التمويل على أساس واحد أو أكثر من الاسس التالية:

- **التمويل المتزايد:** والذي يتم بناء على التاريخ التمويلي للمؤسسة بحيث يتزايد بشكل سنوي، ويعد النوع السائد في التمويل، ويشكل ما نسبته 75% من ميزانية بعض الجامعات.
- **المعادلة التمويلية** :يتم تحديد حجم التمويل بناءاً على عدد الطلاب، أو مستوى الدراسة او من خلال مزيج بينهما .
- **التمويل الاستراتيجي:** بحيث يكون التمويل مبنيا على اساس الاولويات التي تضعها الحكومة، فيما يخص المجالات الابداعية او النقص في بعض المهارات مثل مهن التعليم والتمريض. وعادة ما يكون بشكل تقديري وحسب الحاجة التي تقتضي ذلك.
- **التمويل المرتبط بالاداء:** وتستحوذ هذه الفئة على ما لا يقل عن 5% من مجمل التمويل .

وتعد الحكومة هي المصدر الاساسي لتمويل التعليم الجامعي، بينما يتم تمويل الابحاث عن طريق المنح البحثية او من خلال الحكومة الفدرالية. من جهة اخرى، يتم ربط الاقساط الجامعية بالحقول الدراسية المختلفة، بحيث كانت التكلفة الاعلى لتخصص طب الاسنان، وكان اقلها لتخصص التربية.

6-2-2 نيوزيلندا

يمول النظام الجامعي في نيوزيلندا من قبل الحكومة، والذي يدار من قبل لجنة التعليم العالي نيابة عن وزارة التربية والتعليم .ويعتبر نظام التمويل للجامعات المرتبط بنسب الالتحاق او التسجيل هو المستخدم منذ عدة عقود، الا ان العائق أمامه يكمن في تحديد متطلبات دنيا كشرط للقبول في تلك الجامعات، مما قد يحد من نسب الالتحاق .كما وتوجد سياسة تمويلية مرتبطة بالاداء، واخرى تتعلق بخطط الاعمال لتلك الجامعات. حيث تستطيع الجامعات توزيع هذا التمويل على الانشطة المختلفة وفق ما تراه مناسبا.

وفيما يتعلق بالتمويل الحكومي فتشكل نسبته حوالي 45% من اجمالي التمويل الجامعي، و27.5% من التمويل الخاص (الاقساط الدراسية)، اما الباقي 27.5% فيتم تمويله من المنح الخاصة .من جهة اخرى، يتم انفاق ما نسبته 22% من اجمالي موزانة الجامعات على الابحاث وحوالي 60-65% يستخدم للتعليم (Deloitte Access Economics, 2010) حتى تحصل مؤسسات التعليم العالي على التمويل المطلوب تقوم بتقديم خطط استثمارية مفصلة وذلك بشكل سنوي، ويتم تقييمها لاتخاذ القرار التمويلي بحيث يتم اخذ النقاط التالية بعين الاعتبار:

- ✧ الاداء السابق للمؤسسة التعليمية والدقة في التنبؤ المستقبلي.
- ✧ مدى التحسين الذي سيتم تحقيقه من الاستثمار المرجو.
- ✧ مدى امكانية الحصول على التمويل من مصادر اخرى.
- ✧ درجة توافق خطط مؤسسات التعليم العالي مع الاولويات الوطنية.

6-2-3 بريطانيا

تعتمد مؤسسات التعليم في بريطانيا بشكل اساسي على التمويل الحكومي، حيث ان التعليم العالي هو تعليم مجاني. وتضم مصادر التمويل: المنح الحكومية والرسوم الدراسية الممولة من قبل الحكومة والرسوم الخاصة والهبات .حيث ان التمويل يتم على شكل منح حكومية غير مشروطة، تستطيع الجامعات من خلالها توزيعها وفق

احتياجاتها. ومن الممكن ولاغراض استراتيجية ان يتم تخصيص تمويل اضافي لبعض التخصصات مثل تعليم الطب والاسنان والتدريب، بحيث يتم اضافته الى المنح غير المشروطة.

ومنذ مطلع التسعينيات حدث تغيير في سياسة تمويل النشاطات التعليمية الخاص بالجامعات البريطانية، وذلك عند تناقص التمويل الحقيقي المقدم من الحكومة البريطانية كنسبة للطالب الواحد، وذلك نتيجة للتزايد الكبير في معدلات الالتحاق بالتعليم العالي، بحيث تم فرض رسوم دراسية موحدة لكافة التخصصات في جميع الجامعات بعد العام 1998، وذلك لتزويد الجامعات بمصدر دخل اضافي (Barr, 2004).

يتم تحديد مقدار المنح غير المشروطة المقدمة للانشطة التعليمية لكل جامعة وفقا لمعايير مختلفه اهمها اعداد الطلبة الملتحقين، اضافة الى الاخذ بعين الاعتبار الاختلاف في التكلفة النسبية للتخصصات المختلفة .اما تمويل الابحاث فيعتمد بشكل كبير على التمويل الحكومي بحيث يشكل هذا المصدر حوالي ثلثي الموازنة الاجمالية. كما ويتم الاعتماد على مصادر تمويل اخرى والتي تشمل المؤسسات الخاصة والمؤسسات غير الربحية.

6-2-4 الولايات المتحدة الامريكية

يتسم نظام التعليم العالي في الولايات المتحدة باللامركزية. وفيما يتعلق بالجانب التمويلي، تحصل الجامعات الحكومية على بعض التمويل الحكومي لدعم الانشطة التعليمية كما ويخصص جزء منها لدعم البنية التحتية .بينما تتنافس كلا من الجامعات الحكومية والخاصة على المنح البحثية الممولة من الحكومة الفدرالية .اما في الجامعات الخاصة، فيعتمد التمويل بشكل اساسي على الرسوم الدراسية للطلاب .في حين تمول باقي الانشطة من خلال المنح البحثية الفدرالية، والمنح البحثية الخارجية اضافة الى اموال الهبات (Deloitte Access Economics , 2010).

تواجه الجامعات الحكومية في الولايات المتحدة قيودا كبيرة في طرق حصولها على التمويل من مصادر مختلفة، نظرا لكون جزء من موزانتها يتم تمويله من قبل الحكومة، كما ان مجلس الادارة هو من يقوم بتحديد الرسوم الدراسية. وهذا خلق فجوة في التمويل بين الجامعات الخاصة والحكومية، الامر الذي جعل العديد من الجامعات الحكومية تجري حملات لجمع الاموال وذلك لزيادة الاموال الوقفية الخاصة بها .فيما تعزز هذا الاتجاه مع تزامن الانخفاض في التمويل الحكومي كنسبة من مجموع الاموال التي تنفق من قبل الجامعات الحكومية. وقد أثار النمو المتزايد في التمويل عن طريق الهبات جدلاً كبيراً لكونه قد يعزز الاتجاه نحو خصخصة الجامعات الحكومية (Deloitte Access Economics, 2010).

6-2-5 الأردن

تعاني الجامعات الاردنية من عجز في موازنتها، وذلك نتيجة لزيادة الطلب على التعليم من جهة، وارتفاع كلفة التعليم من جهة اخرى .في حين ان تمويل التعليم العالي ما زال مقتصرا على المصادر الحكومية التي اخذت في التراجع بالنسبة لمخصصات كل جامعة، هذا اضافة الى ضئالة مساهمة مصادر التمويل الذاتية من المنح والتبرعات في تغطية نفقات تلك الجامعات (حماد والبشير، 2000، بدر، 2000) .

6-2-6 البلدان العربية الأخرى

اما بالنسبة لمشكلة تمويل التعليم العالي في البلدان العربية الأخرى، فترتبط باعتماد الجامعات العربية بشكل رئيسي على موازنة الدولة لتغطية نفقات التعليم العالي، ومع الانخفاض المستمر في الانفاق الحكومي من جهة، والزيادة الكبيرة في اعداد الملتحقين بالجامعات من جهة اخرى، ازدادت نسبة العجز في موازنة تلك الجامعات .فقد اكدت دراسة جريو (2000) على ضرورة البحث عن مصادر تمويل ذاتية مساندة للتمويل الحكومي، تتمثل في ايرادات عقود الابحاث والابحاث الاستشارية، وايرادات الدراسات المسائية .فيما تناولت دراسة السيدية وباطويح (2000)، اهمية البحث عن مصادر تمويل جديدة والاستغلال الامثل والفعال لمصادر التمويل، من خلال ترشيد الانفاق،

والربط بين الانفاق واغراضه، اضافة الى الاستخدام الكفء للموارد البشرية، واللجوء الى سياسات جديدة تربط بين القبول في الجامعات والتخصصات المطروحة وبين سوق العمل واحتياجاته.

6-2-7 دول أخرى في العالم

اشار جونستون (1998) في دراسته التي تناولت الاصلاحات المالية لتمويل التعليم العالي، والتي ركزت على افريقيا وبعض الدول النامية الاخرى، إلى توجه متزايد نحو التنويع في مصادر تمويل التعليم العالي، من خلال زيادة مشاركة الطالب في تحمل تكاليف التعليم العالي وذلك عن طريق الاقساط الدراسية .كما هو الامر في تشيلي التي فرضت الاقساط الدراسية في الجامعات الحكومية، وكذلك في كينيا وزامبيا.

ومما لا شك فيه ان هناك تزايد في اهميه المنح والقروض المقدمة كأساليب لتمويل التعليم الجامعي، وذلك للمحافظة على مقدرة هؤلاء الطلاب للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، ذلك في ظل التكلفة المرتفعة التي يتكبدها الطالب. حيث تسعى الدول لوضع سياسات وتدابير لمساعدة الافراد للوصول الى خدمات التعليم وتحقيق العدالة .ففي المكسيك تسعى الحكومة لزيادة نسبة الالتحاق بالتعليم العالي على المدى البعيد، وفي هذا السياق تحرص الحكومة على زيادة التمويل من جانب الطلب، فهي تهتم بتوفير التمويل للافراد وليس للمؤسسات.

كما واصبحت بعض الدول اكثر توجها لتحقيق الاستدامة من خلال توليد دخل ذاتي. ففي المكسيك وفي ظل محدودية الدعم الحكومي المقدم للجامعات، حرصت تلك الجامعات على اشراك الطلبة والهيئة التدريسية في كسب دخل اضافي من خلال بيع الخدمات وتقديم الدورات المتخصصة. اما في الارجنتين فقد تزايدت نسبة الدخل المولد ذاتيا من قبل الجامعات بين العامين 1991 و1996 من 7% الى 14% من اجمالي موازنة تلك الجامعات. وهذا ما يعكس اهمية هذا المصدر كاحدى وسائل التمويل للجامعات (Johnstone, 1998).

وبذلك يعد التنويع في مصادر الدخل من ابرز الحلول لتحقيق الاستدامة المالية في الجامعات، اضافة الى ميل بعض الجامعات لسياسة تعتمد على ربط الاقساط بالحقول الدراسية، كما وان وجود سياسات تمويلية مرتبطة بالاداء من شأنها تحقيق الاستدامة المالية من جهة وتعزيز الجودة في الاداء من جهة اخرى. وما لا يقل اهمية عن ذلك هو الميل الى تعزيز القدرة المالية للجامعات من خلال توليد دخل ذاتي والمتمثل في تقديم خدمات وانشطة متخصصة ومختلفة.

7- تشخيص وتحليل الواقع المالي للتعليم الجامعي الفلسطيني

للوقوف عند الازمة المالية للجامعات الفلسطينية، سيقتصر التحليل في هذه الدراسة على تسع جامعات عامة وهي جامعة الأزهر، الجامعة الاسلامية، جامعة الخليل، جامعة بوليتكنيك فلسطين، جامعة بيت لحم، جامعة القدس، جامعة بيرزيت، جامعة النجاح الوطنية، وجامعة الفدس المفتوحة . يــُشار الى ان عدد الملتحقين في الجامعات التقليدية للعام 2005/2006 وصل الى 79747 طالبا منهم 74905 في برامج البكالوريوس و4233 طالبا في برامج الدراسات العليا، فيما تضاعف هذا العدد في العام 2010/2011 الى 122,482 طالبا منهم 6,681 على مستوى الدراسات العليا و110,284 على مستوى البكالوريوس. ويمكن ان نعزو التزايد في معدلات الالتحاق في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية الى ما يلي (الجعفري والعارضة، 2002):

- ✧ التزايد في عدد السكان وبالتالي الزيادة في عدد الملتحقين في المدارس والجامعات.
- ✧ الطلب الاجتماعي الشديد على التعليم من قبل أبناء المجتمع الفلسطيني.
- ✧ ارتفاع تكاليف التعليم العالي في الخارج.
- ✧ صعوبة السفر والتنقل للخارج بسبب معوقات الاحتلال.
- ✧ الميل الى الحصول على وظائف جيدة وبدخل افضل، باعتبار الشهادة الجامعية وسيلة لتحقيق ذلك.

7-1 مصادر تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني

بالرغم من الزيادة المستمرة في معدلات التحاق الطلبة في مؤسسات التعليم الجامعي، الا ان مصادر التمويل لتلك المؤسسات بقيت تقليدية ومحدودة، الامر الذي وسع الفجوة ما بين ايرادات الجامعات ونفقاتها مما فاقم من نسبة العجز المالي في تلك الجامعات مع مرور الزمن.

وفيما يلي عرض لمصادر ايرادات الجامعات الفلسطينة والتي تتمثل في:

7-1-1 الرسوم والأقساط الجامعية

ما زالت الرسوم والاقساط الجامعية تشكل النسبة الاكبر في تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني، حيث تصل نسبتها ما بين 60%- 70% من ايرادات تلك الجامعات. فقد بلغ مجموع الايرادات الذاتية السنوية للجامعات التي تمت دراستها ما مقداره 107.26 مليون دينار اردني موزعة على تلك الجامعات[4]، فيما تختلف النسبة بين جامعة واخرى وذلك تبعا للاختلاف في اعداد الطلبة الملتحقين اضافة الى التباين في اسعار الساعات المعتمدة بين الجامعات .فقد بلغت اعلى ايرادات لجامعة القدس المفتوحة حيث وصلت 29.45 مليون دينار اردني، تلتها كل من الجامعة الاسلامية وجامعة النجاح الوطنية وجامعة القدس وجامعة بيرزيت حيث بلغت ايراداتها الذاتية 20.62 و18.94 و 12.17 و11.15 مليون دينار على التوالي .فيما شكلت اقل ايرادات ذاتية لجامعة بيت لحم وبلغت 2.21 مليون دينار، بينما بلغت حوالي 6.61 و3.02 و3.09 مليون دينار لكل من جامعة الازهر و جامعة الخليل و جامعة بوليتكينك فلسطين على التوالي (لمزيد من المعلومات انظر الى الجدول 3 في الملحق).

وكما يوضح الجدول (3)، فأن الايرادات الذاتية من الاقساط والرسوم الجامعية لا زالت تعتبر المصدر الاهم في تمويل النفقات في الجامعات الفلسطينية. حيث بلغت نسبة هذا النوع من الايرادات المتوقعة الى النفقات الجارية حوالي 118% في الجامعة الاسلامية و98% و99% و90% و73% في كل من جامعة الازهر وجامعة القدس المفتوحة وجامعة النجاح الوطنية وجامعة بوليتيكنك فلسطين .كما وكانت النسبة لكل من جامعة القدس وجامعة الخليل حوالي 72% و60% لكل منهاعلى التوالي، فيما جاءت النسبة الاقل في جامعة بيرزيت وجامعة بيت لحم بحوالي 54% و43% على التوالي .

[4] بسبب تعذر الحصول على البيانات من وزارة التعليم العالي فقد تم تقدير الايرادات الذاتية من الاقساط بناء على اعداد الطلبة الملتحقين في كل تخصص لكل جامعة بمعدل رسوم تلك الجامعات وقد تم حسابها بمعدل ثلاثون ساعة كحد ادنى لطلبة البكالوريوس واثنى عشر ساعة معتمدة لطلبة الماجستير.

وتجدر الاشارة الى وجود فروقات بين مبالغ الايرادات المتأتية من الرسوم الجامعية التقديرية وبين تلك الفعلية، حيث يوجد تفاوت بين الجامعات في مقدرتها على تحصيل الرسوم الجامعية، مما يخلق تحديا جديدا امام تلك الجامعات في تحقيق الاستدامة المالية . فبينما تشير الارقام الى وجود فائض من الايرادات المتوقعة في الجامعة الاسلامية بقيمة 3.24 مليون دينار، الا ان الايرادات الفعلية تعكس وجود عجز بقيمة 4.38 مليون دينار لنفس الجامعة. وفي المجمل، يبلغ العجز الفعلي لكل الجامعات المشمولة في الدراسة حوالي 44.24 مليون دينار اردني بينما بلغ العجز المقدر في موازناتها حوالي 18.63 مليون دينار اردني. في حين كانت اعلى عجز مقدر في جامعة بيرزيت بواقع 8.93 مليون دينار اردني، ومن ثم جامعة القدس وجامعة بيت لحم وجامعة النجاح الوطنية حيث بلغت قيمة العجز حوالي 4.7 و2.96 و2.05 مليون دينار اردني على التوالي .فيما كان العجز اقل حدة وبلغ 1.96 و1.1 و 0.07 و0.1 مليون دينار في كل من جامعة الخليل وجامعة بوليتيكنك فلسطين وجامعة الازهر وجامعة القدس المفتوحة على التوالي (لمزيد من التفاصيل، انظر الى الجدول 3 في الملحق).

لتوضيح العجز في الجامعات مع الاخذ بعين الاعتبار حجم تلك الجامعات سواء اكان ذلك بعدد الطلاب او بموازنتها، يظهر الجدول (17) العجز المالي للجامعات كنسبة من الانفاق و الايرادات الكلية لكل جامعة. حيث بلغ العجز كنسبة من الايرادات المتوقعة في جامعة بيت لحم اعلى نسبة وصلت الى 1.3% تلتها جامعة بيرزيت بنسبة 80%، اما في جامعة الخليل وجامعة القدس وجامعة بوليتيكنك فلسطين كانت النسبة 65% و39% و36% على التوالي، فيما كان العجز 11% و0.1% و0.03% لكل من جامعة النجاح وجامعة الازهر وجامعة القدس المفتوحة على التوالي. اما الجامعة الاسلامية فقد حققت فائضا بنسبة 16%. اما فيما يتعلق بنسبة العجز المتوقع كنسبة من المصاريف فبقي ترتيب العجز في الجامعات متماثلا الى حد كبير مع تلك المذكورة كنسبة من الايرادات (لمزيد من التفاصيل، انظر الى الجدول 17 في الملحق).

كما واصبحت الايرادات الذاتية من الاقساط لطلبة الدراسات العليا في معظم الجامعات تستحوذ على الجزء الاكثر اهمية في تمويل موازنة تلك الجامعات كنسبة من عدد

الطلبة الملتحقين .حيث تحقق الجامعات ايرادات اعلى من خلال سعر الساعة للدراسات العليا الذي يشكل ضعفي سعر ساعة المعتمدة لبرامج البكالوريوس دون ان ينعكس ذلك على الزيادة في التكاليف. ويوضح الجدول (4) الايرادات من الاقساط لطلبة الدراسات العليا مقارنة بتلك لطلبة البكالوريوس، اضافة الى اعداد الملتحقين في كل منها. فكانت اعلى الايرادات لطلبة الدراسات العليا في الجامعة الاسلامية وبلغت 1.74 مليون دينار وحوالي 1.72 و1.36 و0.82 لكل من جامعة القدس وجامعة بيرزيت وجامعة النجاح الوطنية على التوالي. فبينما بلغ متوسط سعر الساعة الدراسية للدراسات العليا حوالي 85 دينار اردني للعام 2010/2011، كانت حوالي 35 دينار اردني للبكالوريوس.

فكما تم الاشارة سابقا، فإن موازنات الجامعات الفلسطينية تعاني عجزاً مستمرا في تغطية النفقات الجارية خاصة في ظل ارتفاع كلفة الطالب الجامعية، مع العلم بأنه تم في هذه الدراسة اعتماد النفقات الجارية لاحتساب كلفة الطالب الجامعية في التخصصات المختلفة، والمتمثلة في رواتب الكادر التعليمي المتماثلة لكافة التخصصات، في حين ان المصاريف التشغيلية والتي تشمل المواد التعليمية ستكون لتخصصات العلوم التطبيقية والهندسة والطب والصحة اعلى بنسبة تم تقديرها بحوالي 30% مقارنة مع تخصصات العلوم الاجتماعية والدراسات الانسانية.

فكما يبين الجدول (16)، فإن كلفة الطالب الجامعية المشمولة بالدراسة في مختلف التخصصات يمكن اجمالها بما يلي:

- التباين الملحوظ في كلفة الطالب الجامعية، من جامعة لاخرى ومن تخصص لاخر، كانت التكلفة اقل في تخصصات العلوم الاجتماعية والدراسات الانسانية، اذ ان التكاليف الجارية لهذه التخصصات في الاغلب تتضمن اجر المحاضرين وتكلفة اشغال الصف وهي في الاغلب تكاليف ثابتة. اما تخصصات الطب والصحة والهندسة والعلوم والتي يعتبر الاقبال منخفض عليها نسبيا فيضاف عليها التكاليف المتغيرة (مواد تعليمية)، فان معدل تكاليف هذه التخصصات كانت اعلى من تلك في تخصصات العلوم الانسانية.

- حققت تخصصات العلوم الاجتماعية والدراسات الانسانية اضافة الى الماجستير فائضا في معظم الجامعات، ولكن بنسب متفاوتة سواء اكان ذلك من تخصص لاخر او من جامعة الى اخرى.
- كانت نسبة العجز لتكلفة الطالب في اعلى مستوى لها في جامعة بيرزيت، ففي تخصصات العلوم بلغت 73%، بينما كانت النسبة لتخصصات الهندسة حوالي 71%، فيما كانت نسبة العجز 45% و41% لكل من الدراسات الاجتماعية والتجارة على التوالي، اما في تخصصات القانون والتربية والعلوم الاجتماعية فوصلت النسبة الى 31% و21% و17% على التوالي.
- بلغ ادنى مستوى في نسبة العجز بالنسبة لتكلفة الطالب للتخصصات العلمية كان لتخصص الهندسة في الجامعة الاسلامية لتبلغ 12%، اما في جامعات الضفة الغربية فقد بلغت 18% لتخصص الهندسة في جامعة النجاح الوطنية، اما جامعة القدس المفتوحة والتي تعتبر مختلفة تبعا لنظام التدريس المتبع فيها فقد بلغت النسبة 4% لكافة التخصصات كونها تعتمد سعر ثابت للساعة الدراسية المعتمدة.
- نلاحظ من خلال دراسة التباينات في نسب عجز تغطية تكلفة الطالب من ايراداته (الرسوم، والاقساط الجامعية)، ان اتباع استراتيجية زيادة اعداد الطلاب في بعض التخصصات وبما يتناسب مع امكانيات الجامعات قد يسهم في تقليل العجز المالي، ذلك من خلال تغطية المصاريف الجارية من الايرادات الجارية، خاصة وان العجز يظهر في التخصصات التي لا يوجد عليها اقبال مثل تخصصات الطب والدكتور الصيدلاني والهندسة، مقارنة مع التخصصات الاخرى التي تحقق فائضا، والتي يوجد عليها اقبال وزيادة في نسبة عدد الطلبة الملتحقين، مثل تخصصات العلوم الانسانية والاجتماعية.

7-1-2 المنح والهبات والقروض

تعتمد الجامعات الفلسطينية العامة على المنح والمساعدات الخارجية لتغطية العجز في موازنتها الناتج عن عدم قدرة الرسوم والاقساط على تغطية نفقاتها الجارية .الا انه ومع تذبذب هذه المصادر يجعل الجامعات عرضة لعدم الاستقرار المالي. كما وأن معظم

تلك المساعدات تكون مشروطة او موجهة الى نشاطات معينة، وهنا لا بد للجامعات من استخدامها بكفاءة عالية واستثمارها في انشطة واغراض محددة كانشاء المباني وتمويل الانشطة التي من الممكن ان تحقق دخل مستقبلي مستدام، بدلا من استخدامها في تمويل النفقات الجارية.

ويساهم صندوق اقراض الطلبة في مؤسسات التعليم العالي ايضاً في تمويل الجامعات، اما عن طريق المساعدات المباشرة للجامعات الفلسطينية او بطريقة غير مباشرة من خلال تمويل جانب الطلب، والذي يتمثل في منح ومساعدات للطلبة لتغطية الرسوم الجامعية او عن طريق القروض التي تُعطى بدون فوائد على ان يسددها الطالب بعد التخرج. حيث ان مساهمة هذا الصندوق في الاقراض للطلبة تساعد الجامعات في تحصيل الرسوم والاقساط بفعالية اكبر من جهة، وزيادة قدرة الطلاب على الوصول الى الخدمات التعليمية حتى في حال ارتفاع تلك الاقساط من جهة اخرى.

وقد بلغ حجم مساعدات صندوق اقراض الطالب للجامعات حتى نهاية العام 2010 حوالي 3,033,177 دينار اردني موزعة على احدى عشرة جامعة. كانت اعلى نسبة لجامعة النجاح الوطنية فبلغ حجم المساعدات 301,318 دينار، واقلها لجامعة الاقصى بحوالي 235,069 (لمزيد من المعلومات انظر جدول 8 في الملحق). الا ان عدم التزام الطلبة بسداد القروض الممنوحة لهم تعتبر من احدى المشاكل التي تحد من فاعلية صندوق اقراض الطالب، حيث بلغت نسبة القروض المحصلة للعام 2011 حوالي 12%[5]. وبناءاً على ذلك فيجري الان وضع الية لزيادة كفاءة تحصيل القروض الممنوحة بما يكفل تعزيز دور الصندوق في تمويل الطلبة في الجامعات[6].

اما فيما يتعلق بالتمويل غير المباشر المتمثل في جانب الطلب، فقد بلغ حجم القروض الممنوحة للطلبة حوالي 66,501,640 دينار في العام 2010 وحوالي 72,003,249 للعام 2011. اما المنح والمساعدات للطلبة بلغت حوالي 2,886,998 دينار (لمزيد من

[5] جلسة مائدة مستديرة حول أزمة التعليم العالي في الاراضي الفلسطينية: ماس، ايلول 2011

[6] مقابلة مع السيد مراد عبيد– مدير صندوق اقراض الطالب: وزارة التعليم العالي

المعلومات انظر الى جدول 6 و7 في الملحق). وقد بلغ عدد الطلبة المستفيدين من القروض للعام 2010 حوالي 166419 طالبا، حيث توزع اعداد القروض الممنوحة بحسب اعداد الطلبة للجامعات فكانت اعلى نسبة لجامعة القدس المفتوحة ومن ثم الجامعة الاسلامية وجامعة النجاح .اما النسب حسب المبالغ الممنوحة فكان اعلاها لجامعة النجاح الوطنية يليها الجامعة الاسلامية وجامعة القدس وجامعة بيرزيت (لمزيد من المعلومات انظر الى الجدول 9 في الملحق).

7-1-3عائدات النشاطات والخدمات

وتتمثل في الإيرادات من النشاطات والخدمات المجتمعية (ابحاث، اجارات، ... الخ). ولكن تبقى المساهمة النسبية هذا المصدر في تمويل الجامعات ضئيلة جدا، وذلك لقلة الامكانيات الموجودة لدى الجامعات الفلسطينيةة لتقديم مثل تلك الخدمات، حتى وان توفرت مساعدات خارجية للاستثمار لتعزيز تلك الامكانيات، نجد ان معظمها موجهة لنشاطات معينة و مشروطة من قبل الجهة المانحة.

7-1-4 الدعم حكومي

منذ عام 2002 تم تخصيص 20 مليون دولار من الموازنة السنوية للسلطة الفلسطينية للجامعات. وفي عام 2009، تم رفع هذا المبلغ الى 34 مليون دولار، بينما وصل المبلغ الى 40 مليون دولار في العام 2010 (EACEA- Tempus, 2010)، واستمر عند هذا المستوى في الاعوام التالية. ومع ذلك، فأنه في معظم الحالات، كان يتم صرف حوالي60٪ فقط منها. فعلى سبيل المثال تم صرف حوالي 40% فقط من الدعم المخصص من السلطة الفلسطينية لجامعة النجاح في العام في العام 2010 وحوالي 27% للعام 2011[7] حيث يخلق ذلك نوع من عدم الاستقرار والتحدي امام تلك المؤسسات لتحقيق الاستدامة المالية .كما وان موجز تقديرات الموازنة في وزارة التربية والتعليم العالي لهيكل النفقات الاجمالية يشير الى ان حوالي 94% منها تدفع

[7] جلسة المائدة المستديرة حول أزمة التمويل العالي في الاراضي الفلسطيني: ماس، ايلول 2011

للرواتب والتكاليف التشغيلية و6% للنفقات التنموية. كما وأن ارتباط توزيع الدعم الحكومي للجامعات الى حد ما بأعداد الطلبة في تلك الجامعات، يدفع الجامعات لزيادة اعداد الطلبة الملتحقين مما يرفع نسبة الاكتظاظ فيها،الأمر الذي ينعكس بالتالي بشكل سلبي على جودة مخرجات التعليم.

2-7 اوجه الانفاق في الجامعات الفلسطينية

تتوزع نفقات الجامعات بين النفقات التطويرية المتمثلة في المباني والاجهزة والمرافق العامة والنفقات الجارية (التشغيلية) التي تتمثل في رواتب الموظفين وخدمات الكهرباء والماء والاتصالات والمواصلات والايجارات، والفوائد على القروض، ودعم البحث العلمي، والانشطة اللامنهجية وغيرها .في حين ان الجامعات لا تواجه مشاكل مالية لتغطية النفقات التطويرية لان معظمها يمول من خلال المنح والمساعدات، نجد انها ما زالت تعاني من عجز مستمر في تغطية نفقاتها الجارية. ولذلك تم اقتصار الدراسة على النفقات الجارية للجامعات. وبسبب تعذر الحصول على البيانات المالية الخاصة بالجامعات من وزارة التعليم العالي، فقد تم تقدير الارقام الخاصة بالجامعات المشمولة بالدراسة بناءا على دراسة لبكدار للعام 2008 مع اضافة 10% على تلك الارقام، نظرا للزيادة المتوقعة على هذه النفقات بسبب غلاء المعيشة الذي تم الاتفاق عليه مع اتحاد نقابات العاملين في الجامعات.

ومع تزايد معدلات الالتحاق في الجامعات الفلسطينية اضُطرت الجامعات للتكيف مع تلك الزيادة، حيث تم فتح العديد من التخصصات الجديدة اضافة الى الزيادة في عدد الشعب مما تطلب زيادة في اعداد الهيئة التدريسية. فقد ازدادت النفقات الجارية من 53.57 مليون دولار للعام 1999/2000 (الجعفري والعارضة، 2002) الى حوالي 147.79 مليون دولار للعام 2010/ 2011[8]. هذا في الوقت الذي بقيت الايرادات

[8] الارقام تقديرية تم احتسابها بناء على معطيات العام 2008 مع زيادة 10% مقابل علاوات غلاء المعيشة حسب الاتفاق مع اتحاد نقابات العاملين في الجامعات .

الذاتية من الاقساط والرسوم عاجزة عن تغطية تلك النفقات الجارية، بالرغم من كونها تغطي النسبة الاكبر من تلك النفقات. من جهة اخرى، فعند مقارنة نفقات الجامعات كحصة للطالب الواحد نجد انها تتراوح بين 1,000–2,000 دولار في فلسطين بينما تصل الى 15,000– 40,000 دولار في باقي دول العالم، هذا ما يخلق تحدياً ليس فقط لوقف العجز المالي وانما لتحسين الجودة في التعليم[9].

ان معظم النفقات الجارية يمكن تصنيفها على انها نفقات ثابتة (90%)،ــ والجزء اليسير منها (10%) هي نفقات متغيرة، وذلك بحدود الطاقة الاستيعابية للجامعة. وهذا ما قد يفسر انخفاض العجز المالي في معظم الجامعات التي يلتحق بها اعداد كبيرة من الطلبة. كما ويمكن تحديد نقطة التعادل او العدد الامثل في كل جامعة لتحقيق استدامة مالية كاملة (اي عجز مقداره صفر) من خلال قسمة النفقات الاجمالية الثابتة السنوية على هامش الايراد المتحقق من كل طالب سنويا (الرسوم والاقساط– النفقات المتغيرة). تطبيقا لتلك المعادلة، يمكن تقدير العدد الامثل للجامعة الواحدة بين 12,000– 13,000 طالب وطالبة.

يبين الجدول (3) في الملحق ان نسبة الايرادات المقدرة الى المصاريف الجارية كانت اعلاها في كل من الجامعة الاسلامية وجامعة القدس المفتوحة ، فيما تلتها جامعة الازهر وجامعة النجاح الوطنية وجامعة بوليتيكنيك فلسطين بنسبة118% و99% و98% و90% و73% على التوالي، في حين شكلت النسبة حوالي 72% و60% لكل من جامعة القدس وجامعة الخليل وحوالي 54% لجامعة بيرزيت، بينما كانت ادنى نسبة لجامعة بيت لحم وشكلت حوالي 43%.تجدر الاشارة الى ان تدني نسبة الايرادات الفعلية مقارنة بتلك المقدرة بسبب ضعف كفاءة التحصيل يرفع من نسبة العجز الفعلي وبالتالي ينخفض درجة الاستدامة المالية للجامعات .

ويعد ارتفاع نسبة الاداريين الى مجموع العاملين من الاختلالات الموجودة في هيكلية بعض الجامعات، حيث تزيد من النفقات الجارية بدون فعالية ممكنة. فيجب ان تشكل

[9] جلسة المائدة المستديرة حول أزمة التمويل العالي في الاراضي الفلسطيني: ماس، ايلول 2011

نسبة الاكاديمين الى مجموع العاملين في الجامعات الفلسطينية اكثر من 60% (الجعفري والعارضة، 2002)، في حين شكلت النسبة حوالي 52% للجامعات التي شملتها الدراسة وتوزعت بنسب مختلفة بين تلك الجامعات. لكن النسب تختلف اذا ما نظرنا الى نسبة الاكاديمين المتفرغين وغير المتفرغين، حيث بلغت اعلى نسبة من الاكاديمين المتفرغين الى إجمالي الاكاديمين في جامعة الازهر ومن ثم جامعة القدس وجامعة بيرزيت بنسبة 93% و87% و83% على التوالي .فيما كانت اقل نسبة لجامعة القدس المفتوحة بنسبة 17%. ويشار الى ان بعض الجامعات تلجأ الى زيادة عدد الاكاديمين غير المتفرغين وذلك لتقليل حجم النفقات. ولكن لا بد من مراعاة ان لا تتم تقليص النفقات على حساب الجودة في التعليم. من جانب آخر، بلغ عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس حوالي 50 و38 و33 و34 طالبا في كل من جامعة الازهر والجامعة الاسلامية وجامعة القدس المفتوحة على التوالي، بينما كانت النسب في كل من جامعة النجاح وجامعة القدس وجامعة الخليل وجامعة بوليتيكنك فلسطين 28 و27 و 26 و23 طالبا على التوالي، فيما كانت النسب الاقل لجامعة بيرزيت وجامعة بيت لحم بنسب 22 و18 طالبا على التوالي (لمزيد من التفاصيل انظر الى الجدول 5 في الملحق). وبالنظر الى تلك النسب نلاحظ ان نسبة العجز ترتفع في الجامعات التي ينخفض فيها عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس كما هو الحال في جامعة بيرزيت وجامعة بيت لحم.

كما وتجدر الاشارة الى ان هنالك اسباب اخرى تزيد من العجز المالي، اهمها الاختلاف في مستوى النفقات خصوصا تلك المتعلقة بتجهيزات المباني، فمثلاً ينخفض العجز في جامعتي الخليل وبولتيكنك فلسطين بالنسبة لجامعة بيت لحم (والتي يقترب عجزها المالي من الجامعة الاسلامية وجامعة القدس). حيث ان الانفاق على تجهيز المباني منخفض جدا في تلك الجامعات مقارنة مع جامعة بيت لحم.

3-7 التحديات التي تواجه تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني

يواجه تمويل التعليم الجامعي في فلسطين العديد من التحديات، الا ان ابرز هذه التحديات يمكن اجمالها بما يلي:

1. عدم قدرة الجامعات الفلسطينية على رفع الرسوم ولاقساط الجامعية، حيث يعتبر التمويل العائلي المصدر الاساسي لتغطية تكاليف الدراسة الجامعية لحوالى 70% من الطلبة الملتحقين بالجامعات (الجعفري، 2002). في حين يبلغ متوسط إستهلاك وإنفاق الفرد الشهري بالدينار الأردني في الأراضي الفلسطينية على التعليم حوالي 4.5 للعام 2009 و5.2 للعام 2010، كما وبلغت نسبة الفقر بين الافراد في الاراضي الفلسطينية خلال العام 2010 حوالي 25.7% بواقع 18.3% بالضفة و38% في قطاع غزة، فيما يعاني حوالي 14.1% من الافراد الفلسطينين من الفقر المدقع بواقع 8.8% في الضفة الغربية و23% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،2011). الامر الذي من شأنه أن يجعل هناك صعوبة في الاستمرار بتغطية النفقات الجارية للجامعات، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة الصعبة، ووجود اكثر من فرد من أفراد الأسرة ملتحق في الجامعات العربية أو المحلية أو الاجنبية. وبالتالي يشكل ماذكر عبئاً مالياً على ادارة الجامعات، في ظل زيادة النفقات وعدم القدرة على توفير ايرادات جديدة لتغطية العجز المتزايد، خاصة عندما تقوم الجامعات بتقديم المنح الجامعية للطلبة المحتاجين واعفاء المتفوقين من الرسوم والاقساط.
2. عدم توفير بديل لتمويل مؤسسات التعليم العالي في ظل ضعف الدعم الحكومي للجامعات الفلسطينية، بالإضافة إلى توقف الاتحاد الاوربي عن دعم نفقاتها الجارية وخاصة فيما يتعلق ببند الرواتب مع بداية القرن الحالي، وبالتالي فان معظم الجامعات تعاني من ضعف القدرة أو الملاءة لدفع الراتب وأجور الكادر دون تأخير أو بشكل تام.
3. ضعف التخطيط المستقبلي في ظل الخيارات الصعبة لتوفير حلول لتغطية العجز في موازناتها الجارية، فليس من السهل البحث عن ممولين من الداخل لتمويل وقفيات الجامعات الفلسطينية يستفاد من ريعها في تمويل النفقات الجارية والتشغيلية، خاصة ان تلك الجامعات لم تنتهي من تشييد وبناء المرافق الجامعية اللازمة لتنفيذ البرامج الاكاديمية في تلك الجامعات (الجعفري والعارضة، 2002).

4. الاعتماد بشكل كبير على الدول المانحة والدعم الخارجي لإيجاد حلول لأزمة التمويل الجامعي، والتي عادة ما تكون في تذبذب مستمر وعرضة للتقلبات السياسية والاقتصادية. فمن خلال مراجعة الخطة الخمسية لوزارة التعليم العالي (2012 – 2008) نلاحظ أن الخطة مرتبطة ومتأثرة بشكل كبير بحجم المساعدات الدولية، فحسب موازنة التمويل في الخطة فإن هناك مصدرين رئيسين للإنفاق:

- ✧ الرواتب والمصروفات التشغيلية التي تشكل 76% من الموازنة المتوقعة للحكومة، والتي من المتوقع تمويلها من موازنة وزارة المالية.
- ✧ البرامج والمشاريع التطويرية حيث يتوقع تمويلها من الشركاء للسلطة الفلسطينية.

فالجدول ادناه يظهر مصدر التمويل لكلاً من التعليم العام والمهني والعالي حسب الخطة الخميسة (2012 – 2008).

جدول 2: التعليم العام و المهني والعالي حسب مصدر التمويل

البنود	الجارية بالالف دينار	الرأسمالية بالالف دينار	المجموع بألالف دينار
موازنة الخطة الخمسية	2,820,905.78	655,837.51	3,476,743.29
المتوفر من خطة الاصلاح والتنمية الفلسطينه	90,452.750	138,819.100	229,271.85
وزارة المالية	2,425,626.03	0	2,425,626.03
مصادر اخرى للتمويل	–	–	5000
الفجوة	–	–	816,845.41

المصدر: الخطة الخمسية التطويرية الاستراتيجية (2008 –2012) وزارة التعليم العالي

5. قلة الامكانيات المتوفرة لدى الجامعات الفلسطينية لانتاج واصدار العديد من الخدمات مثل تقديم الاستشارات والدورات التدريبية والبحوث العلمية، اضافة الى تحكم الجهات المانحة في نوعية الابحاث التي يتم دعمها فهي تركز على الابحاث

في مجالات العلوم الانسانية، التي ترتبط نتائجها بابعاد سياسية تخدم مصالح تلك الدول، في المقابل لا يتم الاهتمام بالدراسات والابحاث في مجالات العلوم الطبيعية، والتي يقع تمويلها ضمن موازنة الجامعة نفسها، علما بان جزء هام من ايرادات الابحاث التعاقدية تستغل في كافة الدول لتغطية النفقات الجارية.

6. ضعف التمويل من القطاع الخاص الفلسطيني، حيث ان العلاقة المتبادلة بين الجامعات والقطاع الخاص ما زالت ضعيفة جدا. فمن المفترض أن يقوم القطاع الخاص بتوفير الأموال اللازمة لدعم البرامج والأنشطة البحثية والتعليمية والمرافق مثل المختبرات، المكتبات والتدريب .في حين تعتبر هذه الأنواع من الأنشطة كنوع من الاستثمار غير المباشر من قبل القطاع الخاص للحصول على العديد من الفوائد المشتركة (Eljafari, 2008). وفي الآونة الاخيرة، اطلقت بعض الجامعات مبادرات شراكة مع القطاع الخاص سواء على صعيد التدريب اثناء التعلم او على صعيد تأسيس صناديق منح للطلبة بأسماء شركات القطاع الخاص المساهمة في تمويل هذه الصناديق.

وقد تعاملت الجامعات الفلسطينية مع الازمة المالية التي تمر بها من خلال اتباعها لأكثر من وسيلة اهمها:

1. فتح برامج وتخصصات جديدة كالتخصصات المهنية، ومحاولة ربط تلك التخصصات مع احتياجات سوق العمل[10] لإستقطاب أعداد أكبر من الطلبة الا أن اختيار التخصص يتأثر بمدى توفر فرص في سوق العمل وايضاً بالرسوم الجامعية المطلوب دفعها، الامر الذي ادى إلى الاقبال على بعض التخصصات والعزوف عن البعض الآخر، وبالتالي زيادة في عدد الخريجين بما لا يتناسب مع احتياجات سوق العمل وانخفاض في مستوى الكفاءة الخارجية. ناهيك عن أن زيادة عدد الطلبة في الجامعات لا يساعد في حل أزمة الجامعات المالية، كما سبق وأن بَيّنا في الأجزاء السابقة من الدراسة، بسبب إرتفاع التكلفة المتغيرة التي تتكبدها لكل طالب ملتحق بها عن ايرادات الرسوم والاقساط التي تُحصِّلها منه.

[10] جلسة المائدة المستديرة حول أزمة التمويل العالي في الاراضي الفلسطيني: ماس، ايلول 2011

2. خفض الانفاق على الرواتب وباقي البنود التشغيلية كتعينها اساتذة يحملون درجة الماجستير وبدوام جزئي فقط.
3. تأجيل تنفيذ عدد من المشروعات التطويرية التي تضطر الجامعات لتمويلها من مواردها الذاتية.
4. زيادة الرسوم والأقساط من حين لآخر ولكن بقيت هذه الزيادات بحدود ضيقة ولم تصل الى مستوى يمكن الجامعات من حلل أزمتها المالية. وقد كانت هذه الزيادات تجابه دوماً بإضطرابات طلابية، تضطر معها الجامعات لتقديم بعض التنازلات التي تحملها أعباء مالية إضافية.

وقد بدأت الازمة المالية في الاتساع والتجذر في السنتين الماضيتين، مع اشتداد الازمة المالية التي تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية ومع التراجع المستمر في المساعدات والمنح المقدمة مباشرة لهذه الجامعات، ومع اضطرار الجامعات لتحسين مستويات الرواتب والأجور ارتباطاً بغلاء المعيشة في ظل الاضرابات التي كانت تخوضها نقابات العاملين فيها من وقت لآخر.

8- اختبار لبعض النماذج الافتراضية لتمويل التعليم الجامعي الفلسطيني

استناداً للتجارب الدولية ولنتائج التحليل المالي لهذه الدراسة والتي تناولت هيكل الايرادات والنفقات في الجامعات، نعرض في هذا الجزء من الدراسة عددا من النماذج الإفتراضية التي من الممكن ان تساعد على خفض العجز المالي الذي تعاني منه الجامعات العامة.

حيث يرتكز النموذج الاول على زيادة الكفاءة في تحصيل الاقساط والرسوم الجامعية، اما النموذج الثاني فيتناول الية رفع الاقساط لبعض التخصصات بما يكفل تخفيض العجز دون تخفيض معدلات التحاق الطلبة في تلك التخصصات، فيما يعرض النموذج الثالث الية لترشيد النفقات بالاعتماد على خفض النفقات الجارية المرتبطة بنسب الكادر الاكاديمي والاداري. وفيما يلي عرض للنتائج المترتبة على تطبيق هذه النماذج على صعيد إستدامة الجامعات مالياً:

8-1 النموذج الاول

زيادة الكفاءة في تحصيل الرسوم و الاقساط الجامعية

يعتبر الضعف في تحصيل الاقساط الجامعية من الطلاب السبب الحقيقي وراء وجود عجز في موازنات الجامعات الفلسطينية بنسبة اعلى من المتوقع، وذلك لوجود فجوة بين الايرادات المتوقعة والايرادات المحصلة فعليا؛ نظرا لعدم قيام الطلاب بدفع الرسوم والاقساط الجامعية المطلوبة، لاسباب اقتصادية وعدم قيام جهات حكومية وخاصة بتحمل مسؤولياتها بتوفير المنح والمساعدات اللازمة للطلبة المحتاجين.

ومن خلال تحليل لمصاريف والايرادات الفعلية والممكنة للجامعات الفلسطينية المشمولة بالدراسة، يبين جدول (10) ان في حالة تسديد الاقساط بالكامل فإنها ستغطي حوالي

79% من نفقاتها الجارية، وبذلك تكون نسبة العجز في موازنات الجامعات قد خفضت الى حوالي 20%.

وبالتالي فإنه في حالة وجود كفاءة تحصيل تصل الى **100%** يكون وضع الجامعات الفلسطينية كالتالي:

- جامعات ستحقق فائضا اذا تم تحصيل نسبة 100% من الاقساط الجامعية، بحيث تكون الايرادات قادرة على تغطية النفقات الجارية، كما هو الحال في الجامعة الاسلامية بقطاع غزة، فالايرادات الذاتية ستغطي 118% من النفقات، وبذلك يكون لديها فائض فعلي بنسبة 18%.
- تخفيض نسبة العجز في موازنة بقية الجامعات، ففي جامعة الازهر ستنخفض النسبة الى 18%، اما في جامعة الخليل فستصل النسبة الى 17%، و31% لجامعة القدس، اما في جامعة بولتكنيك فلسطين فستخفض نسبة العجز الى 22%، وفي جامعة النجاح الى 25% وبنسبة 12 في جامعة القدس المفتوحة، فيما تنخفض في جامعة بيت لحم الى 13%، اما كانت النسبة 1% لجامعة بيرزيت.

ولتحقيق الكفاءة في التحصيل يجب مراعاة وجود القدرة المالية للطلاب لدفع وتسديد الاقساط في بداية كل فصل دراسي، وعليه يجب اتخاذ الخطوات التالية:

- اتباع سياسة تقاسم التكاليف بين القطاع الخاص والحكومة، بما ان الحكومة تواجه تحديات جمة في تغطية الالتزامات المالية، فأصبح من الضروري زيادة الجهود لحشد تمويل من القطاع الخاص، اما بشكل مباشر عن طريق المساهمة في دفع الرسوم الدراسية او بشكل غير مباشر من خلال توفيرها للبرامج التدريبية المميزة للطلبة.
- تفعيل دور صندوق اقراض الطلبة خصوصا بعد ان تم فصله اداريا عن وزارة التعليم العالي، وتطوير آليات عمله، بما يضمن تسديد القروض ودورانها ومنع تآكل الأموال المقدمة له من جهات التمويل وزيادة قدرته على تغطية الطلب المتزايد على القروض من سنة لأخرى.

- ✧ زيادة دور مؤسسات الاقراض المتخصصة والبنوك لتقديم قروض طلابية بفائدة مخفضة، وبفترة سداد تتناسب مع قدرات الطلاب المالية بالاضافة الى وجود فترات سماح، وذلك من خلال التنسيق مع مجالس الطلبة وادارة الجامعات.
- ✧ توفير ساعات عمل للطلبة مدفوعة الاجر في مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، ويتم ذلك من خلال نشاطات مجلس الطلبة وادارة الجامعة لتوقيع بعض الاتفاقيات المتعلقة بالموضوع المذكور.

8-2 النموذج الثاني

وضع خطة لرفع الاقساط والرسوم الجامعية وتنفيذها بشكل تدريجي على مدار 10 سنوات:

تلعب الاقساط الجامعية دورا مهما في تخفيض العجز في موازنة الجامعات الفلسطينية، اذ تماشت بشكل متوازٍ مع ارتفاع نسبة تحصيل الاقساط، وبالتالي فإن الجامعات تعتقد بضرورة تعديل رسوم الساعة المعتمدة للتخصصات المختلفة في برامج البكالوريوس والدراسات العليا، آخذة بعين الاعتبار التخصصات التي تشكل اكبر نسبة في عدد الملتحقين سنوياً. بالرغم من ان اللجوء الى هذا الخيار صعب في ظل الظروف الراهنة، الا انه ممكن اذا ما تم اعتماد قاعدة التدرج وبنسب مرتبطة بجدول غلاء المعيشة.

وبالتالي فإن الدراسة تقدم نموذجا لرفع سعر الساعة المعتمدة في تخصصات الادارة والعلوم الصحية والهندسة بنسبة 8% في الجامعات لبرامج البكالوريوس والماجستير، وتم تحديد هذه النسبة بناء على ارتفاع العائد على التعليم (الاستثمار) في تلك التخصصات، حيث لا يشكل الارتفاع في سعر الساعة انخفاضا في عدد الطلاب الملتحقين في ظل وجود طلب في سوق العمل على خريجي التخصصات المذكورة، وهنا لا بد للجامعات من زيادة كفاءة تلك البرامج بما يتلائم مع متطلبات سوق العمل من حيث المهارات والتكنولوجيا.

ولكن لا بد من الاشارة الى اهمية مساهمة الطلبة في تكاليف التعليم، خاصة مع وجود عوائد جيدة للتعليم العالي بالمجمل. الا انه ولضرورة تحقيق العدالة في فرص الالتحاق بالتعليم، يجب بلورة سياسات من شانها احداث توازن بين تقاسم التكاليف وبين اجراءات مثل المنح والقروض المقدمة للطلبة، بما يضمن عدم وجود معوقات امام الطلبة المتفوقين من ذوي الدخل المحدود تحول دون التحاقهم بالجامعات.

وفي ضوء النموذج المقترح أعلاه سيتم تقسيم الجامعات الى: (لمزيد من المعلومات انظر الى جدول 11):

1. الجامعات التي يتوقع ان تحقق فائضا بعد رفع سعر الساعة المعتمدة وهي جامعة الازهر بحيث تصبح قادرة على تغطية 119% من نفقاتها، اي بوجود فائض قدره 19%، اما الجامعة الاسلامية بغزة فستكون قادرة على تغطية النفقات الجارية بنسبة 123%، وبذلك يتشكل فائضا بنسبة 23%، وفي جامعة بولتكنيك فلسطين وجامعة النجاح الوطنية وجامعة القدس المفتوحة فإن نسبة تغطية النفقات من الايرادات بلغت 118%،115%، 107% وبفائض قدره (18%، 15%، 7%) على التوالي.
2. الجامعات التي سيخفض العجز في ميزانيتها، ففي جامعة بيرزيت سينخفض العجز الى 30%، اما في جامعة الخليل ستنخفض النسبة الى 26%، وفي جامعة بيت لحم وجامعة القدس ستنخفض الى 37% و12% على التوالي.

3-8 النموذج الثالث

ترشيد النفقات

عند تطبيق النماذج المقترحة اعلاه، نلاحظ ان العجز لدى بعض الجامعات ظل قائما، وهذا يستدعي الوقوف وتحليل اسباب استمرار العجز في موازنة الجامعات.

1. عند تطبيق النموذج المقترح بزيادة كفاءة التحصيل لتصل 100%، ظلت جامعة الخليل، وبولتكنيك فلسطين وجامعة بيت لحم، وجامعة القدس، وجامعة بيرزيت، وجامعة النجاح الوطنية، وجامعة الازهر في قطاع غزة، وجامعة القدس المفتوحة، تعاني من عجز في موازنتها بلغ (40%، 27%، 57%، 28%، 46%، 10%، 2%، 1%) على التوالي، وبتحليل مؤشرات ونسب الاكاديمين والاداريين؛ يتضح ان كثيرا منها يبتعد عن المستوى الامثل لنسبة الاكاديميين والاداريين لمجموع العاملين، حيث قدرت هذه النسبة وحسب مصادر اليونسكو بـــ 35% للاداريين و65% للاكاديمين (الجعفري، 2002).

فبلغت النسبة في جامعة الازهر (55%، 45%)، وجامعة بولتكنيك فلسطين (60%، 40%)، وجامعة بيت لحم (58%، 42%)، وجامعة القدس (41%،59%)، وجامعة بيرزيت (43%، 57%)، وجامعة النجاح الوطنية (42%، 58%) للاكاديمين والاداريين على التوالي (لمزيد من التفاصيل انظر الى جدول 5 في الملحق). وبما ان رواتب واجور العاملين في الجامعات تشكل 94% من اجمالي النفقات الجارية، يجب اعادة هيكلة الجهاز الاداري والاكاديمي في كل جامعة، وبشكل متوازٍ مع ضبط التكاليف، مع الاخذ بعين الاعتبار المحافظة على جودة المخرجات والاداء الاكاديمي.

2. اما عند تطبيق النموذج الثاني (رفع الاقساط)، فيلاحظ ان جامعة الخليل، وبيت لحم، وجامعة القدس، جامعة بيرزيت، تعاني من عجز يبلغ (36%، 37%، 12%، 30%) على التوالي، وهذا ما يؤكد ما تم ذكره في النقطة السابقة، بضرورة ضبط التكاليف الجارية للتقليل من العجز في الموازنة.

9- عناصر الاستراتيجية الوطنية لاستدامة التعليم الجامعي مالياً

استنادا الى نتائج الدراسة التي تم استعراضها سابقاً، والى تحليل اسباب العجز في موازنة معظم الجامعات الفلسطينية العامة ونتائج تطبيق النماذج المفترضة لحل أزمة الجامعات المالية، يمكن اقتراح الاستراتيجية التالية التي قد تسهم في تحسين الاستدامة المالية لهذه للجامعات:

9-1 على مستوى الجامعات:

- ✧ تطبيق سياسات واستراتيجيات تكفل التنويع في مصادر الدخل والتعرف على الفرص المتاحة .
- ✧ تعزيز شراكات مع المجتمع المحلي والقطاع الخاص للاستفادة في تمويل الانشطة المختلفة، وخصوصاً المشاريع البحثية.
- ✧ الاستغلال الامثل والفعال لمصادر التمويل من خلال ترشيد الانفاق، والربط بين الانفاق واغراضه.
- ✧ منع الازدواجية في التخصصات (من خلال دمج التخصصات المتشابهة) لزيادة الكفاءة الاكاديمية وتقليل النفقات.
- ✧ محاولة ادخال نظام الدراسة المسائية لزيادة نسبة التمويل الذاتي بما امكن.
- ✧ ربط سياسة القبول في الجامعات والتخصصات المطروحة بسوق العمل واحتياجاته، بما يكفل رفع العائد على الاستثمار في التعليم. فذلك يمكّن الجامعات من رفع سعر الساعة الدراسية لبعض التخصصات المرغوبة وفي المقابل يكون العائد للطالب مرتفعا بعد التخرج.
- ✧ ربط الاقساط الجامعية بالحقول الدراسية المختلفة حيث ان تلك السياسة متبعة في معظم الجامعات باستثناء جامعة القدس المفتوحة.
- ✧ زيادة متدرجة للأقساط الجامعية بحيث لا تزيد عن معدل التضخم السنوي,

- ✧ الاستفادة من المنح واستغلالها في تمويل النشاطات الاستثمارية بدلا من صرفها على النفقات الجارية.
- ✧ وقف التعينات الادارية واعادة هيكلة وترشيد الموارد البشرية.
- ✧ تأسيس وقفيات لصالح الجامعات، وخصوصاً الممولة من قبل الأثرياء الفلسطينين في المهجر.
- ✧ جذب الكادر الاكاديمي والبحثي المميز، الفاعل، والقادر على جلب المشاريع المدرّة للدخل.
- ✧ التواصل بشكل اكثر فاعلية مع الأثرياء العرب والفلسطينين في الداخل والخارج لتعظيم الهبات والمنح مقابل تخليد أسمائهم.
- ✧ فحص فكرة استبدال الكادر الموحد للرواتب بنظام تعاقد تفاوضي مبني علي المؤهلات وسوق العمل والاداء ويحقق التمايز بين المدرسين على ذلك الاساس.

9-2 على مستوى الحكومة

- ✧ توفير تمويل عام كافي للتعليم العالي في الموزانة العامة، مع التاكيد على ان وجود مصادر تمويلية اخرى مكملة لن تحل مكان التمويل الحكومي في المدى المنظور.
- ✧ الاستثمار في التدريب على المهارات القيادية التنموية لمدراء وقادة التعليم العالي.
- ✧ وضع حوافز للتمويل للدخول في شراكات وتعزيز التبرعات من القطاع الخاص.
- ✧ وضع سياسات تمويلية تنافسية مرتبطة بالاداء، تساعد في تحقيق الاستدامة المالية من جهة وتحسين جودة التعليم من جهة اخرى.
- ✧ وضع سياسات واليات لتفعيل دور صندوق اقراض الطالب، بزيادة كفاءة تحصيل القروض الممنوحة للطلبة وذلك لضمان استمرارية الصندوق.
- ✧ صياغة سياسة تمويلية لصندوق اقراض الطلبة، تعتمد بشكل اساسي على وضع اولويات لعملية الاقراض للطلبة المحتاجين وذوي الاحتياجات الخاصة اضافة الى الاناث، وحصر الإقراض على التخصصات التي تستجيب مع الطلب في سوق العمل، وربطها أيضا بمستويات أداء الطلبة.

- فحص فكرة فرض رسوم ضريبية خاصة بالجامعات، سواء على المعاملات الحكومية أو فواتير الخدمات العامة أو كليهما.
- تبني استراتيجية تمويل مبنية على اساس الطلب وليس العرض، بحيث يكون التركيز على تعزيز قدرة الطالب على دفع تكاليف التعليم العالي وذلك بتوفير الموارد المالية لهؤلاء الطلبة، وليس من خلال توفيرها للمؤسسة.
- توجيه الدعم العام لتغطية التكاليف للحقول ذات الاولوية العالية، بما في ذلك التخصصات ذات الطلب المرتفع.

المراجـــــع

بدر، ماجد.(2000). أزمة تمويل التعليم العالي الجامعي في الأردن. الواقع والحلول، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية، الجامعة اللبنانية– بيروت.

البرغوثي، عماد، ومحمود ابو سمرة.(2007). مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الجامعة الاسلامية، مجلد 15،عدد 2. ص 133– ص155. جامعة القدس، فلسطين.

البنك الدولي.(2011). تعادل أم اختراق: التوصل الى الاستدامة المالية وفي نفس الوقت تقديم معايير جودة عالية في التعليم العالي في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية. (2010). صندوق اقراض الطلبة في مؤسسات التعليم العالي. وزارة التربية والتعليم العالي. رام الله، فلسطين.

تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية. (2011). صندوق اقراض الطلبة في مؤسسات التعليم العالي. وزارة التربية والتعليم العالي. رام الله، فلسطين.

جريو، داحل. (2000). تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعي وتنويعها، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية، الجامعة اللبنانية– بيروت.

الجعفري، محمود، وناصر العارضة. (2002). تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني وسبل تعزيزه، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله، فلسطين.

الجعفري، محمود، وابراهيم ابو هنطش وسارة الحاج علي. (2008). دور البحث العلمي والتطوير في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله، فلسطين.

جميل، خضر.(2011). تسويق مخرجات البحث العلمي كمتطلب رئيس من متطلبات الجودة والشراكة المجتمعية، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي. جامعة الزرقاء، عمان.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. (2012). مسح القوى العاملة – الربع الرابع –. رام الله – فلسطين.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، (2012). كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2011. رقم "12". رام الله – فلسطين.

حماد، خليل، وسعيد البشير (2000). تمويل التعليم العالي في الدول العربية، طرق غير تقليدية – دراسة حالة الأردن.

الحولي، عبد الله. (2009). العائد الاقتصادي من التعليم. سلسلة محاضرات اقتصاديات التعليم. غزة، فلسطين.

السيدية، محمد، ومحمد باطويح. (2000). تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعي وتنويعها، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية، الجامعة اللبنانية– بيروت.

المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار).(2009). تطوير واصلاح التعليم العالي الفلسطيني الاشكالات والاثار المستقبلية. رام الله، فلسطين.

المركز الفلسطيني لحقوق الانسان.(2005). التعليم العالي في فلسطين: الواقع وسبل تطويره. ط1. عزة، فلسطين.

ورقة مرجعية لجلسة مائدة مستديرة حول أزمة التعليم العالي في الاراضي الفلسطينية.(2011). معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله، فلسطين.

وزارة التربية والتعليم العالي، الدليل الاحصائي السنوي 2011/2010 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني. رام الله– فلسطين.

وزارة التربية والتعليم العالي، واقع التعليم العالي في فلسطين ارقام واحصاءات 2011/2010. رام الله– فلسطين.

وزارة التربية والتعليم العالي، الخطة الخمسية التطويرية الاستراتيجية (2008 – 2012). (2008). رام الله – فلسطين.

وزارة التربية والتعليم العالي، قانون رقم (11) بشأن التعليم العالي. (1998). رام الله – فلسطين.

Abdelkarim, N.(2002).The long term financial sustainability of Palestinian NGO sectore.welfare association consortium

Deloitte Access Economics. (2010). Study of relative funding levels for university teaching and research activities. Australia.

Aghion, P., M. Dewatripont, C. Hoxby, A. Mas-Colell and A. Sapir (2007), ''Why Reform Europe's Universities?'', Bruegel Policy Brief, September 2007/04. 1-8 Brussels.

Barr, N.A. (1993). Alternative funding resources for higher education [online]. London: LSE Research online.

Barr, N.A. (2004). Higher education funding [online]. London: LSE Research online.

EACEA- Tempus. (2010). Higher education in the occupied Palestinian territory. Palestine.

Eljafari, K.Mahmoud. (2008). Patterns of private investment in Palestinian higher education: Potential and constraint. Economic research forum. Working paper No. 442.

Estermann,T. and pruvot, Enora B.(2011).Financially sustainable universities II: European universities diversifying income streams. European university association. Belgium.

Hashweh, M. and Berryman,S. (2003). An assessment of higher education needs in the west bank & Gaza. United states agency for international development. The academy for education development. Retrieved from http:// pdf.usaid.gov/pdf docs/ PNA.

Johnston,D. Bruce and Arora, Alka and Experton, William. (1998). The financing and management of higher education: a status report on worldwide reforms. World Bank.

Salmi, J. and A. Hauptman. (2006). "Innovations in Tertiary Education Financing: A Comparative Evaluation of Allocation Mechanisms." World Bank Education Paper Series Number 4. Washington, DC: World Bank.

World Bank. (2002). Palestinian higher education financing strategy.http:// www.Usp.ac.fi/worldbank2009/frame/Documents/publications_regional/palestinian_higher_Ed_financing_strategyEN03.pdf

ملحق الجداول

جدول 3: المصاريف والايرادات الفعلية والممكنة للجامعات الفلسطينية
في العام الدراسي 2011/2010 (بالمليون دينار اردني)

الجامعة	المصاريف الجارية	الايرادات الذاتية من الاقساط والرسوم الجامعية الفعلية	الايرادات الذاتية من الاقساط والرسوم الجامعية (المتوقعة)	العجز/ الفائض الفعلي	العجز/ الفائض المتوقع	نسبة الايرادات الفعلية الى المصاريف الجارية	نسبة الايرادات المتوقعة الى المصاريف الجارية
جامعة الأزهر	8.66	5.35	6.61	1.33-	07- 0.	%80	%89
الجامعة الاسلامية	17.38	13.00	20.62	-4.38	3.24	%74	%118
جامعة الخليل	98.4	2.17	02.3	-2.81	96.1-	%43	%60
جامعة بوليتكنيك فلسطين	4.19	2.16	3.09	-2.03	.11-	%51	%73
جامعة بيت لحم	5.17	1.56	2.21	-3.61	96.2-	%30	%43
جامعة القدس	87.61	7.05	17.21	-9.82	7.4-	%41	%72
جامعة بيرزيت	20.08	10.97	11.15	−9.11	−8.93	%55	%54
جامعة النجاح الوطنية	99.02	13.63	18.94	-7.36	50.2-	%65	0%9
جامعة القدس المفتوحة	29.55	25.76	29.45	-3.79	-0.1	%87	%99
المجموع	7.5321	81.65	107.26	44.24-	8.63-1	8%5	79%

المصدر:تم الحصول على البيانات المتعلقة باعداد الطلبة الملتحقين من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتم احتساب الايرادات الذاتية بالاعتماد على اعداد الطلبة وسعر الساعة الدراسية لكل تخصص بحد ادنى 30 ساعة معتمدة لطلبة البكالوريوس و12 ساعة معتمدة لطلبة الماجستير، اما المصاريف الجارية فقد تم تقديرها بسبب تعذر الحصول عليها من وزارة التعليم العالي بناء على دراسة للجامعات اصدرتها بكدار للعام 2008 مع زيادة 10% نظرا لغلاء المعيشة الذي تم اقراره من مجلس التعليم العالي، ما عدا البيانات المتعلقة بجامعة القدس المفتوحة وجامعة بيرزيت فقد تم الحصول على القوائم المالية الخاصة بها و تحليلها.

جدول 4: توزيع الايرادات الذاتية من الاقساط والرسوم لكل من طلبة البكالوريوس والدراسات العليا

الجامعة	الايرادات الذاتية من الاقساط والرسوم لطلبة البكالوريوس (بالمليون دينار)	الايرادات الذاتية من الاقساط والرسوم لطلبة الدراسات العليا (بالمليون دينار)	مجموع الايرادات الذاتية من الاقساط والرسوم لطلبة البكالوريوس والدراسات العليا (بالمليون دينار)	اعداد الطلبة الملتحقين	
				بكالوريوس	ماجستير
جامعة الأزهر	6.61	----	6.61	14397	----
الجامعة الاسلامية	18.88	1.74	20.62	23112	2185
جامعة الخليل	2.81	0.21	02.3	6319	222
جامعة بوليتكنيك فلسطين	3.09	-----	3.09	3240	-----
جامعة بيت لحم	2.12	0.08	2.21	2671	83
جامعة القدس	10.45	1.72	17.21	10099	1596
جامعة بيرزيت*	9.79	1.36	11.15	7790	1244
جامعة النجاح الوطنية	18.12	0.82	18.94	19046	1136
جامعة القدس المفتوحة	29.45	-----	29.45	63911	-----
المجموع	101.32	**5.**93	26.7**10**	150585	6466

المصدر: تم الحصول على البيانات المتعلقة باعداد الطلبة الملتحقين من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتم احتساب الايرادات الذاتية بناءا على عدد الطلبة وسعر الساعة المعتمدة لكل تخصص بحد ادنى 30 ساعة لطلبة البكالوريوس و12 ساعة لطلبة الماجستير.

جدول 5: توزيع الاداريين والاكاديمين الى مجموع العاملين

اسم الجامعة	نسبة الأكاديمين الى مجموع العاملين	نسبة الاداريين الى مجموع العاملين	نسبة الاكاديمين المتفرغين الى الاكاديمين التعليمين		عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس
			متفرغ	غير متفرغ	
جامعة الأزهر	%45	%55	%93	%7	50
الجامعة الاسلامية	%54	%46	%49	%51	38
جامعة الخليل	%70	%30	%51	%49	26
جامعة بوليتكنيك فلسطين	%40	%60	%60	%40	23
جامعة بيت لحم	%58	%42	%47	%53	18
جامعة القدس	%41	%59	%87	%13	27
جامعة بيرزيت	%43	%57	%83	%17	22
جامعة النجاح الوطنية	%58	%42	%65	%35	28
جامعة الفدس المفتوحة	%64	%36	%17	%83	33

المصدر: تم الحصول على البيانات المتعلقة باعداد الاداريين والاكاديمين ومجموع العاملين من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتم احتساب النسب بناء على تلك الاعداد.

جدول 6: القروض الممنوحة لطلاب الجامعات للعام 2010 و2011

الجامعات	للعام 2010 (دينار)	للعام 2011 (دينار)
جامعة القدس	,367,4648	9,332,535
الجامعة الاسلامية	9,657,523	10,216,191
جامعة الاقصى	3,429,760	3,398,188
الجامعة العربية الامريكية	3,111,316	3,329,878
جامعة القدس المفتوحة	4,320,755	4,711,111
جامعة النجاح الوطنية	11,529,856	12,805,476
جامعة بيت لحم	1,962,482	2,034,049
جامعة بيرزيت	7,422,543	7,649,435
جامعة الازهر	6,847,881	7,675,487
جامعة الخليل	4,890,129	5,404,496
جامعة بوليتيكنك فلسطين	4,318,082	4,691,661
جامعة غزة	2,478	7,044
جامعة فلسطين	80,982	160,373
جامعة فلسطين التقنية / خضوري	560,389	587,325
المجموع	66,501,640	72,003,249

المصدر: صندوق اقراض الطلبة في مؤسسات التعليم العالي- تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالي، كانون اول 2011

جدول 7: المنح والمساعدات لطلاب الجامعات للعام 2010 و2011

الجامعات	للعام 2010 (دينار)	للعام 2011 (دينار)
جامعة القدس	529,695	0
الجامعة الاسلامية	157,370	0
جامعة الاقصى	45,878	0
الجامعة العربية الامريكية	142,052	0
جامعة القدس المفتوحة	255,867	0
جامعة النجاح الوطنية	758,303	0
جامعة بيت لحم	75,607	0
جامعة بيرزيت	383,461	0
جامعة الازهر	112,030	0
جامعة الخليل	205,438	0
جامعة بوليتيكنك فلسطين	189,897	0
جامعة غزة	---	0
جامعة فلسطين	---	0
جامعة فلسطين التقنية / خضوري	16,543	0
مساعدات طلبة غزة الدارسين بالخارج	14,857	0
المجموع	2,886,998	

المصدر: صندوق اقراض الطلبة في مؤسسات التعليم العالي- تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالي، كانون اول 2011

جدول 8: مساعدات صندوق اقراض الطالب للجامعات للعام 2009- 2010

اسم الجامعة	للعام 2009	للعام 2010
الجامعة العربية الامريكية	272,724	0
جامعة النجاح الوطنية	301,318	0
جامعة بيرزيت	295,848	0
جامعة القدس المفتوحة	259,922	0
جامعة القدس	298,041	0
جامعة بيت لحم	268,611	0
جامعة بوليتيكنك فلسطين	285,450	0
جامعة الخليل	247,731	0
جامعة الازهر	275,777	0
الجامعة الاسلامية	292,686	0
جامعة الاقصى	235,069	0
المجموع	3,033,177	0

المصدر: صندوق اقراض الطلبة في مؤسسات التعليم العالي- تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالي، كانون اول 2010

جدول 9: توزيع قروض الطلبة حسب عدد الطلبة، والمبالغ، والمؤسسة التعليمية وعدد القروض الممنوحة للعام 2010

عدد الطلبة المستفيدين	عدد القروض	اسم المؤسسة التعليمية	رصيد القروض	النسبة حسب المبالغ	النسبة حسب عدد الطلبة
26102	84194	جامعة النجاح الوطنية	11,529,856	17.338%	15.685%
4813	13746	الجامعة العربية الامريكية	3,111,316	4.679%	2.892%
10803	35461	جامعة بيرزيت	7,422,543	11.161%	6.491%
27881	44949	جامعة القدس المفتوحة	4,320,755	6.497%	16.753%
12706	38131	جامعة القدس	8,367,464	12.582%	7.635%
4048	10783	جامعة بيت لحم	1,962,482	2.951%	2.432%
7027	20156	جامعة بولتيكينك فلسطين	4,318,082	6.493%	4.222%
10865	36329	جامعة الخليل	4,890,129	7.353%	6.529%
14845	41561	جامعة الازهر	6,847,881	10.297%	8.920%
27305	62731	الجامعة الاسلامية	9,657,523	14.522%	16.407%
303	495	جامعة فلسطين	80,982	0.122%	0.182%
17809	39472	جامعة الأقصى	3,429,760	5.157%	10.701%
19	24	جامعة غزة	2,478	0.004%	0.011%
1893	4281	جامعة فلسطين التقنية/ خضوري	550,389	0.843%	1.137%
166419	432313	مجموع قروض الجامعات	66,501,640	100%	100%

المصدر: صندوق اقراض الطلبة في مؤسسات التعليم العالي– تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالي، كانون اول 2010

جدول 10: الانخفاض في العجز عند تنفيذ السيناريو الأول – كفاءة التحصيل

الجامعة	نسبة الايرادات الفعلية الى المصاريف الجارية	نسبة الايرادات المتوقعة الى المصاريف الجارية	نسبة الانخفاض في العجز
جامعة الأزهر	%80	%89	%18
الجامعة الاسلامية	%74	%118	%44
جامعة الخليل	%43	%60	%17
جامعة بوليتكنيك فلسطين	%51	%73	%22
جامعة بيت لحم	%30	%43	%13
جامعة القدس	%41	%72	%31
جامعة بيرزيت	%55	%54	%1
جامعة النجاح الوطنية	%65	%90	%25
جامعة القدس المفتوحة	%87	%99	%12
المجموع	8%5	79%	20%

جدول 11: الفرق في الايرادات بعد تنفيذ السيناريو الثاني – رفع الاقساط

الجامعة	المصاريف الجارية	الايرادات الذاتية من الاقساط والرسوم الجامعية (المتوقعة) قبل تنقيذ السيناريو	الايرادات الذاتية من الاقساط والرسوم الجامعية (المتوقعة) بعد تنقيذ السيناريو	نسبة الايرادات المتوقعة الى المصاريف الجارية قبل تنفيذ السيناريو	نسبة الايرادات المتوقعة الى المصاريف الجارية بعد تنفيذ السيناريو	الفرق في الايرادات بعد تنفيذ السيناريو
جامعة الأزهر	8.66	6.61	7.95	%89	119%	1.34
الجامعة الاسلامية	17.38	20.62	21.32	%118	123%	0.7
جامعة الخليل	98.4	02.3	3.71	%60	74%	0.69
جامعة بوليتكنيك فلسطين	4.19	3.09	4.98	%73	118%	1.89
جامعة بيت لحم	5.17	2.21	3.24	%43	63%	1.03
جامعة القدس	87.61	17.21	14.87	%72	88%	2.7
جامعة بيرزيت	20.08	11.15	14.09	%54	%70	2.94
جامعة النجاح الوطنية	99.02	18.94	14.15	%90	115%	5.21
جامعة القدس المفتوحة	29.55	29.45	31.81	99%	107%	2.36
المجموع	125.89	107.26	116.12	79%	97%	18.86

جدول 12: ايرادات الجامعات بالدينار الاردني لعام 2008

البنود	المبلغ	النسبة المئوية
رسوم الطلبة	57,632,444	%79
ايرادات تشغيلية	1,571,604	%2.4
مساعدات السلطة	7,407,992	%10.2
تبرعات محددة	4,437,682	%6.1
تيرعات نقدية	1,561,358	%2.1
المجموع	72,791,107	%100
العجز	7,775,855	

المصدر: تطوير واصلاح التعليم العالي الفلسطيني الاشكالات والاثار المستقبلية، بكدار، 2009

جدول 13: النفقات بالدينار الاردني لعام 2008

البنود	المبلغ	النسبة المئوية
رواتب موظفين	57,310,047	%71
المصاريف التشغيلية	23,256,915	%29
المجموع	80,566,962	%100

المصدر: تطوير واصلاح التعليم العالي الفلسطيني الاشكالات والاثار المستقبلية، بكدار، 2008

جدول 14: نفقات وايرادات الجامعات للعام 2008

الجامعة	النفقات	الايرادات	العجز
الاسلامية- غزة	15,800,000	14,200,000	1,600,000
بيرزيت	10,297,910	10,112,103	185,807
بولتكنيك فلسطين	3,809,553	4,530,506	720,953
جامعة القدس- ابو ديس	15,339,250	11,851,102	3,488,148
بيت لحم	4,705,662	4,646,754	58,908
الازهر – غزة	7,062,411	6,079,235	983,176
الخليل	4,471,176	4,596,407	125,231
النجاح- نابلس	19,081,000	16,775,000	2,306,000
المجموع	80,566,962	72,791,107	7,775,855

المصدر: تطوير واصلاح التعليم العالي الفلسطيني الاشكالات والاثار المستقبلية، بكدار، 2008

جدول 15: نسبة الطلاب للكادر التعليمي "الاساتذة" في الجامعات الفلسطينية والكليات الجامعية

الفئة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2010
الطلاب	29380	37094	46176	52427	60846	66050	75579	83408	98439	113417	129137	139138	158132	167984	185011
الاساتذة	1571	1644	1983	2213	2791	2904	3638	3474	3384	3688	3731	4610	3147	4527	5557
الطلاب/الاساتذة	18.70	22.56	23.29	23.69	21.80	22.74	20.77	24.01	29.09	30.75	34.61	30.18	50.25	37.11	33.29

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني: مسح العائلات الفلسطينية، 2010

جدول 16: بيانات مالية على اساس الطالب والجامعة

التخصصات الجامعة	الايراد السنوي	كلفة الطالب*	معدل تغطية ايراد الطالب من كلفته الجامعية	مقدار العجز او الفائض	نسبة العجز الى تكلفة الطالب
جامعة الازهر					
الطب	6000	863	%6.9	5137	____
الصيدلة	740	863	%85	(123)	%15-
الهندسة	740	863	%85	(123)	%15-
العلوم	510	863	%59	(353)	%41-
التجارة	540	324	61.%	216	_____
العلوم الانسانية	375	324	%1.1	51	_____
الحقوق	565	324	71.%	241	_____
الزراعة	405	863	%46	(458)	%54-
الجامعة الاسلامية					
العلوم الاجتماعية والدراسات الانسانية	690	480	%1.43	210	_____
العلوم	900	1357	66%	(457)	%34-
الهندسة	1200	1357	%88	(157)	%12-
الصحة والخدمات الاجتماعية	3600	1357	%2.65	2243	_____
برنامج الماجستير	960	480	%2	420	_____
جامعة الخليل					
العلوم الانسانية	630	532	%1.18	98	_____
العلوم والهندسة	690	1855	%37	(1165)	%63-
برنامج الماجستير	960	532	%1.8	428	____
جامعة بولتكنيك فلسطين					
الهندسة	1050	1330	%78	(280)	%22-
العلوم الادارية	840	907	%92	(67)	%8-
العلوم التطبيقية	840	1330	%63	(490)	%37-
جامعة بيت لحم					
التربية والاداب	840	1314	%63	(474)	%37-
التجارة	960	1314	%73	(354)	%27-
العلوم	1200	2639	%45	(1439)	%55-
الصحة	1050	2639	%39	(1589)	%61-
خدمات	1200	2639	%45	(1439)	%55-
برنامج الماجستير	1080	1314	%82	(234)	%18-
جامعة القدس					
العلوم الانسانية والتربية	750	1009	%74	(259)	%26-

التخصصات الجامعة	الايراد السنوي	كلفة الطالب*	معدل تغطية ايراد الطالب من كلفته الجامعية	مقدار العجز او الفائض	نسبة العجز الى تكلفة الطالب
الصحافة والقانون	750	1009	%74	(259)	%26-
التجارة	1050	1009	%1.04	41	_____
العلوم	1050	2379	%44	(1329)	%56-
الهندسة	1050	2379	%44	(1329)	%56-
الطب	3450	2379	%1.4	1071	_____
العلوم الصحية	900	2379	%37	(1479)	%63-
برنامج الماجستير	1080	1009	%1.07	71	_____
جامعة بيرزيت					
الدراسات الاجتماعية والانسانية	840	1526	%55	(686)	%45-
التجارة	900	1526	%59	(626)	%41-
الصحافة والاعلام	1050	1526	%69	(476)	%31-
التربية	1200	1526	%79	(326)	%21-
القانون	1050	1526	%69	(476)	%31-
العلوم	960	3590	%27	(2630)	%73-
الهندسة	1050	3590	%29	(2540)	%71-
العلوم الاجتماعية	1260	1526	%83	(266)	%17-
الدكتور الصيدلانى	2400	3590	%67	(1190)	%33-
برنامج الماجستير	1093	1526	%72	(433)	%28-
جامعة النجاح الوطنية					
العلوم الاجتماعية و الانسانية والتربية	780	728	%1.07	52	_____
الصحافة	780	728	%1.07	52	_____
التجارة	780	728	%1.07	52	_____
القانون	900	728	%1.23	172	_____
العلوم	900	1280	%70	(380)	%30-
الهندسة	1050	1280	%82	(230)	%18-
الزراعة	840	1280	%65	(440)	%35-
بيطرة	1650	1280	%1.28	370	_____
صحة	1800	1280	%1.4	520	_____
برنامج الماجستير	960	728	%1.31	232	_____
جامعة القدس المفتوحة					
كافة التخصصات	450	469	%96	(19)	%4-

تم احتساب كلفة الطالب في التخصصات الاجتماعية والعلوم الانسانية بناءاً على مجموع التكاليف الجارية على اعداد الطلاب في كل جامعة. فيما تم اضافة التكاليف الاضافية (30% كما تم تقديرها) لتخصصات العلوم الطبيعية, الهندسة, الصحة والطب.

جدول 17: العجز المالي كنسبة من الانفاق او الايرادات الكلية للجامعات الفلسطينية في العام الدراسي 2011/2010

الجامعة	المصاريف الجارية	الايرادات الذاتية من الاقساط والرسوم الجامعية الفعلية	الايرادات الذاتية من الاقساط والرسوم الجامعية (المتوقعة)	العجز/ الفائض الفعلي كنسبة من الانفاق	العجز/ الفائض المتوقع كنسبة من الانفاق	العجز/ الفائض الفعلي كنسبة من الايرادات	العجز/ الفائض المتوقع كنسبة من الايرادات
جامعة الأزهر	6.68	5.35	6.61	%20-	%2-	%25-	%0.1-
الجامعة الاسلامية	17.38	13.00	20.62	%26-	%18	%34-	%16
جامعة الخليل	4.98	2.17	3.02	%57-	%40-	%1.29-	%65-
جامعة بوليتكنيك فلسطين	4.19	2.16	3.09	%49-	%27-	%94-	%36-
جامعة بيت لحم	5.17	1.56	2.21	%70-	%57-	%2.3-	%1.3-
جامعة القدس	16.87	7.05	12.17	%59-	%28-	%1.39-	%39-
جامعة بيرزيت	20.08	10.97	11.15	%45-	%44-	%83-	%80-
جامعة النجاح الوطنية	20.99	13.63	18.94	%35-	%10-	%54-	%11-
جامعة القدس المفتوحة	29.55	25.76	29.45	%13-	%1-	%15-	%0.03-

المصدر: انظر جدول 3، كما تم احتساب العجز كنسبة من الايرادات والمصاريف